A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/10/12
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 3 أكتوبر 2012

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة العاشرة

جنيف، من 12 إلى 16 نوفمبر 2012

وصف لمساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعنيها من توصيات جدول أعمال التنمية

من إعداد الأمانة

1. نظرت الجمعية العامة للويبو خلال دورتها الحادية والأربعين التي انعقدت في جنيف من 1 إلى 9 أكتوبر 2012 الوثيقة WO/GA/41/13 المعنونة "وصف لمساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعنيها من توصيات جدول أعمال التنمية".

2. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بمضمون الوثيقة المذكورة أعلاه وقررت إحالة الفقرات المعنية من تقارير مختلف الهيئات إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

3. وعليه يرد فيما يلي وصف مساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعنيها من توصيات جدول أعمال التنمية منقولا من مختلف التقارير المعروضة على الجمعيات العامة للويبو.

(أ) تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، الفقرة 25 من الوثيقة WO/GA/41/14:

إلحاقا بقرار الجمعية العامة للويبو لعام 2010 بشأن "توجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية لتضمين تقاريرها السنوية وصفا لإسهامها في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية"، ننقل فيما يلي الإعلانات المستخرجة من مشروع تقرير الاجتماع الرابع والعشرين للجنة (الوثيقة SCCR/24/11):

البند 8 إسهام اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية:

تحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية معربا عن رضاه عن التقدم المحرز في جميع مجالات اللجنة أثناء الدورة، لا سيما التقدم الذي تحقق في جدول أعمال التقييدات والاستثناءات. وقال إن من الممكن

اعتبار برنامج العمل الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الحادية والعشرين واحدا من أهم إسهامات اللجنة في تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين لجدول أعمال التنمية، وإن اللجنة تسير على الطريق الصحيح وينبغي أن تتخذها الهيئات الأخرى نموذجا يحتذى به من حيث تنفيذ آلية التنسيق والعناية التي أوليت للفئة باء من توصيات جدول أعمال التنمية. واعتبر أن برنامج العمل يمثل إسهاما بالغ الأهمية في تعميم توصيات جدول أعمال التنمية، لأنه يعطي ولاية لوضع القواعد والمعايير تأخذ في الحسبان احتياجات التنمية والإسهامات المقدمة من أجل تعزيز التوازن في نظام الملكية الفكرية بطريقة عملية جدا. وقال إن مجموعة جدول أعمال التنمية تبرز قيمة حق المؤلف في تشجيع عمليات التنمية الثقافية الإبداعية؛ وهي تعترف في نفس الوقت بالحاجة إلى وضع تقييدات واستثناءات في المجالات الرئيسية، بهدف تحقيق التوازن اللازم في نظام الملكية الفكرية لضمان عدم تأثير تلك الحقوق سلبا على نفاذ القطاعات المحرومة من السكان إلى المعارف والثقافة، خاصة في البلدان النامية. وأعرب الوفد عن تفاؤل المجموعة إزاء التقدم المحرز أثناء الدورة نحو إبرام معاهدة لصالح الأشخاص معاقي البصر، واستعداد المجموعة للدخول بنفس الحماس والالتزام في مفاوضات حول الصكوك الدولية المتعلقة بالمكتبات ودور المحفوظات، ومؤسسات التدريس والبحث، والأشخاص الذين يعانون من جميع أنواع الإعاقة. فهذه المجالات أيضا تتطلب في رأي المجموعة تحقيق نتائج فعالة وملموسة. وقال إن مجموعة جدول أعمال التنمية تؤمن بأن التقييدات والاستثناءات الملائمة لفائدة هؤلاء المستفيدين تلعب دورا مهما في تعزيز التنمية الثقافية والاقتصادية، ليس للبلدان النامية فحسب، بل أيضا لجميع الدول الأعضاء في الويبو. ومن أهم العبر المستخلصة من هذه المفاوضات أن كل أعضاء الويبو يمكن أن يستفيدوا من النتائج المترتبة على وجود نظام لحق المؤلف يتسم بالتوازن والعدالة. وأثنت المجموعة أيضا على الجهود المبذولة من أجل إبرام معاهدة لحماية هيئات البث، إذ أُحرز تقدم ولا يزال يتعين القيام بعمل إضافي في مسائل جوهرية، مع مراعاة ولاية الجمعية العامة للويبو لعام 2007 وجدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بالإجراءات، شدّد على الحاجة إلى إجراء المناقشات بشكل رسمي، على الرغم من الحاجة أيضا إلى المشاورات غير الرسمية. وفي هذا الصدد، قال إن المجموعة تذكّر بالتوصية 44 التي تتناول الحاجة إلى التشاور بشكل رسمي وغير رسمي على نحو يتسم بالشمول والشفافية، ونظرا إلى أن أعمال تلك الدورة قد أجريت أساسا بطريقة غير رسمية، ترى المجموعة ضرورة مراعاة هذه التوصية عند إجراء المناقشات داخل اللجنة. وأشار إلى أن نجاح مؤتمر بكين الدبلوماسي، والذي أسفر عن معاهدة جديدة بشأن الأداء السمعي البصري، يرجع إلى المشاركة البناءة والجهود المثمرة لجميع الدول الأعضاء. وتشعر المجموعة بالرضا لإدراج فقرة في ديباجة المعاهدة تشير إلى أهمية توصيات جدول أعمال التنمية التي اعتمدتها الجمعية العامة في 2007. فقد كان من الأهمية بمكان أن يتضمن أول صك دولي يوضع بعد اعتماد توصيات جدول أعمال التنمية هذه الإشارة. كما أعربت عن الأمل في أن تجيء صكوك الويبو في المستقبل متسقة تماما مع التوصيات الخمس والأربعين لجدول أعمال التنمية، لا سيما تلك المقدمة من الفئة باء.

وأيد وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. فالأهداف الإنمائية تمثل لب عمل اللجنة، كما أن التوصيات الخمس والأربعين لجدول أعمال الويبو للتنمية تتصل مباشرة بجهودها المتواصلة وتندرج فيها فعلا. وأعرب الوفد عن سعادته إذ يرى الجهود الثمينة للجنة تأخذ في اعتبارها مختلف توصيات جدول أعمال التنمية، خاصة في مجال وضع القواعد والمعايير على النحو المحدد في الفئة باء، ويمكن أن تمثل أنشطة الويبو المتعلقة بوضع القواعد والمعايير لجميع الجوانب ذات الصلة بالاستثناءات والتقييدات، أي الأشخاص معاقي البصر والمكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والأبحاث، دعما للأهداف الإنمائية للدول الأعضاء، ويمكن أن تكون لها صلات مباشرة بالتنمية فيها. ولذلك، فإن الوفد رحب بالتزام اللجنة بإعداد إطار عام وشامل في خطة عملها المتفق عليها في دورتها الحادية والعشرين، وينبغي في رأيه مواصلة السير على هذا النهج للوصول إلى نتائج ملموسة في جميع المجالات. ومع التسليم بأهمية حق المؤلف بالنسبة إلى الإبداع، علق الوفد أهمية كبيرة على مسألة الاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف والحقوق

المجاورة التي تلعب دورا بارزا في دعم الصالح العام وتسهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية، فالاستثناءات والتقييدات تساعد الحكومات في تحقيق التوازن اللازم في أنظمة الملكية الفكرية لديها لضمان عدم تأثير هذه الأهداف على نفاذ شعوبها إلى العلم والمعارف. وفي هذا السياق، علق الوفد أهمية كبيرة على التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات بمن فيهم معاقي البصر. والتزم بإعداد معاهدة قوية لكفالة نفاذ المكفوفين بشكل مستدام إلى المصنفات المشمولة بحق المؤلف، وأعرب عن سعادته لتحقيق تقدم كبير في إعداد النص والإعداد لعقد المؤتمر الدبلوماسي، وأعرب عن تطلعه إلى إحراز تقدم مماثل فيما يتعلق بالمكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والأبحاث على النحو المجمل في برنامج عمل اللجنة. وأعرب عن أمله في أن تؤخذ في الحسبان بشكل كامل توصيات جدول أعمال التنمية، لا سيما تلك المتعلقة بوضع القواعد والمعايير في الفئة باء، عند التفاوض بشأن المعاهدات المختلفة في تلك اللجنة. واستطرد قائلا إن البث الإذاعي أيضا يؤدي دورا مهما في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في جميع البلدان، لا سيما في البلدان النامية، فحماية حقوق هيئات البث يمكن أن تساعد هذه الهيئات في البلدان النامية على الاعتماد على برامجها التلفزيونية ومنتجاتها السمعية البصرية الوطنية أو المحلية، وهو ما يمكن أن يساعد الصناعة في البلدان النامية على إنتاج برامج تلفزيونية وإذاعية أصلية تتفق مع قيمها المحلية والتقليدية والثقافية، وإذا لم يتم تقديم الدعم الكافي للصناعة بتحديث حقوقها القائمة في الأنظمة، لن يستطيع البقاء إلا هيئات البث القوية. وأعرب الوفد عن ثقته في أن المعاهدة الجديدة بشأن حماية هيئات البث كما تقرر في الجمعية العامة للويبو لعام 2007 ستمثل نهجا متوازنا للمساعدة في تعزيز التنوع الثقافي في هذه الصناعة العالمية المهمة. ودعا الوفد الأمانة إلى تحسين أنشطتها المتعلقة بالمساعدة التقنية في البلدان النامية لمساعدتها في الاستفادة من التقييدات والاستثناءات الملائمة من أجل الصالح العام، بما في ذلك إدخال التعديلات الملائمة على قوانينها الوطنية. كما طلب من اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية اقتراح مشروعات لأفضل الممارسات في مجال فعالية التقييدات والاستثناءات في البلدان النامية بغية تحسين قدرة الدول الأعضاء على الاستفادة من التقييدات والاستثناءات.

وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية فذكر أن تنفيذ وتعميم توصيات جدول أعمال التنمية في جميع المجالات في الويبو لهما أهمية كبرى. وأشار إلى أن اللجنة أحرزت تقدما ملموسا في العام الماضي في معالجتها للبنود الموضوعية الثلاثة الرئيسية، بما في ذلك التقييدات والاستثناءات، والأداء السمعي البصري، وحماية هيئات البث. وأعرب الوفد عن سعادته إذ يرى أن اللجنة تواصل الاسترشاد في عملها بمبادئ جدول أعمال التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالابتكار والإبداع والملك العام ووضع القواعد والمعايير. وقال إن معاهدة بكين بشأن الأداء السمعي البصري كانت أول معاهدة يتم إبرامها بعد اعتماد جدول أعمال الويبو للتنمية وقد اعترفت هذه المعاهدة صراحة بأهمية توصياته باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عمل الويبو، كما تشهد المفاوضات المتعلقة باستثناءات وتقييدات حق المؤلف تقدما، لا سيما فيما يتعلق بإبرام معاهدة بشأن الأشخاص معاقي البصر. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تأييده لبيان الاتحاد العالمي للمكفوفين، وكان مما له أهمية بالغة أن تواصل اللجنة عملها وفقا لتوصيات جدول أعمال التنمية بحيث تكون الأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير شاملة، وقائمة على توجيه الأعضاء، ومراعية للمستويات المختلفة للتنمية، ومتمشية مع مبدأ حيادية الويبو. وقال إن النظام الدولي لحق المؤلف يساهم في تحقيق أهداف مهمة للسياسات العامة كالتعليم مثلا، خاصة لدعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها في منظومة الأمم المتحدة وفقا للتوصية 22، وكذلك المحافظة على حقوق الإنسان من حيث نفاذ الأشخاص معاقي البصر إلى المعلومات والمعارف، وأهم من ذلك كله أن النظام الدولي لحق المؤلف يسهم في المحافظة على تراث الإنسانية ومعارفها من خلال دعم دور المكتبات ودور المحفوظات. وترى مجموعة البلدان الأفريقية أن اللجنة ينبغي أن تسترشد في عملها المقبل بالتوصية 21 كي تكفل دخول الويبو في مشاورات غير رسمية مفتوحة ومتوازنة قبل أي أنشطة تتعلق بوضع القواعد والمعايير من خلال عملية قائمة على توجيه الأعضاء، مع التشجيع على مشاركة الخبراء من الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، وبالإضافة إلى

ذلك، ينبغي أن يظل هدفها الجماعي هو السعي إلى تحقيق التوازن الصحيح بين حماية الحقوق المعنوية والاقتصادية للمؤلفين والمبدعين والمبتكرين والحاجة إلى النفاذ إلى مصنفاتهم بحيث تسهم في التنمية البشرية الشاملة والتقدم وتراكم المعارف.

وأيد وفد جنوب أفريقيا البيانين اللذين ألقاهما وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وذكر أن جنوب أفريقيا تعلق أهمية كبيرة على جدول أعمال الويبو للتنمية، وتولي اهتماما لتشجيع تعميم توصيات جدول أعمال التنمية في جميع أعمال أنشطة الويبو. وأعرب الوفد عن سعادته لاعتزام اللجنة إبلاغ الجمعية العامة للمرة الثانية عن إسهامها في تنفيذ جدول أعمال التنمية، غير أنه أكد تفضيله لاعتبار هذه المسألة بندا دائما في جدول الأعمال في دورات اللجنة السابقة على الجمعية العامة. ولاحظ أن اللجنة تشارك حاليا في أنشطة لوضع القواعد والمعايير تتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، ومؤسسات التعليم والبحث، والأشخاص معاقي البصر، وكذلك حماية هيئات البث. ويعلق الوفد أهمية على تنفيذ توصيات الفئة باء بشأن وضع القواعد والمعايير المتعلقة بعمل اللجنة، وبصفة خاصة المبادئ الواردة في التوصية 15، إذ ينبغي النظر في عمل اللجنة المتعلق بالتقييدات والاستثناءات في إطار جدول أعمال دولي للتنمية أوسع نطاقا، وقد بقيت ثلاثة أعوام على موعد استعراض الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكن لعمل اللجنة أن يوضح الدور المحتمل الذي يمكن أن تقوم به الملكية الفكرية في دعم الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتعليم. ولاحظ أن اللجنة في هذه المرحلة ليست في وضع يتيح لها أن تصدر توصيات، واعتبر أنه من المهم رغم ذلك أن يتوصل وفده على الأقل إلى صك دولي ملزم قانونا بشأن التقييدات والاستثناءات. وقال الوفد إن جنوب أفريقيا لاحظت أن تقدما ملموسا قد أحرز بشكل خاص في مسألة الأشخاص معاقي البصر. وأعرب عن سعادة جنوب أفريقيا لكون الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين للجنة قد دفعتا قدما بالجهود المبذولة في مجال التقييدات والاستثناءات، وحث على إبرام جميع الصكوك في أقرب وقت ممكن. وقال إن من الحكمة أن تدعو اللجنة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في 2013 لإعداد معاهدة بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص معاقي البصر. وبالنسبة إلى جنوب أفريقيا، فإن السعي إلى حماية هيئات البث يمثل ضرورة وطنية ذات أهمية كبرى في تنمية الصناعة الإبداعية، وخاصة الصناعة الثقافية، وهي تدرك أن المعاهدة المعنية بحماية هيئات البث تمثل تحديا كبيرا، ولكنه مسعى يتعين إنجازه للحد من وطأة قرصنة الإشارات وأثرها الاجتماعي الاقتصادي. ورحب الوفد بالتقدم المحرز فيما يتصل بالمضي قدما نحو إتمام المعاهدة، ولا سيما المشاورات غير الرسمية التي عقدت في نوفمبر 2011 بهدف إحياء الاهتمام بتلك المسألة. وقد استفاد الوفد كثيرا من التفاعل مع الدول الأعضاء المعنية وأصحاب المصالح الآخرين فيما يتعلق بالمسألة مستلهما روح جدول أعمال التنمية. وهو على استعداد لمواصلة العمل في تعاون وثيق مع مجموعة من أصحاب المصالح من أجل النجاح في إبرام معاهدة حماية هيئات البث في المستقبل القريب. ويرى أنه من الأفضل الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في 2014 لاعتماد المعاهدة. وقد أقرت جنوب أفريقيا بأن اللجنة استطاعت بعد عقد من الزمان حل مسائل كانت تعرقل اعتماد المعاهدة المعنية بحماية الأداء السمعي البصري. وأعرب عن سعادة بلده باعتماد المعاهدة في بكين أخيرا في يونيو 2012. ونوّه بأن المعاهدة شملت أحكاما تحقق التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق والصالح العام. وذكر الوفد أن نتائج بكين بدأت تؤثر فعلا تأثيرا إيجابيا على المسائل المتبقية التي تناقشها اللجنة، وللتأكد من أن روح بكين قد أثرت فعلا في عمل اللجنة، فإن هناك حاجة إلى رؤية واضحة ومشتركة للنطاق والنتائج المتوقعة. ولذلك، اعتبر أنه من المرغوب فيه بشدة وجود برنامج عمل يضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن مستقبل اللجنة. وأشار إلى ضرورة استرشاد هذا البرنامج بمبدأ التعامل مع المسائل على قدم المساواة، مع أخذ المستويات المختلفة لاستحقاقها في الحسبان. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن استعداده للمشاركة بشكل استباقي وبناء من أجل ضمان حصول قضايا التنمية في جدول أعمال اللجنة على الأولوية والاهتمام اللذين تستحقهما.

وانضم وفد الهند إلى الوفود الموقرة لكل من إيران (جمهورية – الإسلامية) ومصر وجنوب أفريقيا في دعمها لبيان مجموعة جدول أعمال التنمية. وأشار إلى أن توصيات جدول أعمال التنمية حققت مؤخرا نجاحا استلهم روح بكين عندما أدرجت الدول الأعضاء فقرة تتعلق بجدول أعمال التنمية في ديباجة المعاهدة الجديدة. وذكَّر الوفد بأهمية نجاح الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة وربط بينه وبين التقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم ومنظمات البحث. كما أعرب عن تأييده لإشارة أخرى وردت بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في إشارة إلى اعتماد معاهدة بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة معاقي البصر والعاجزين عن قراءة المطبوعات. ويجب في رأيه بدون أي قيد أو شرط الدعوة إلى عقد المؤتمر الدبلوماسي المعني بهذه المسألة في عام 2013. وقال إن التقييدات والاستثناءات العامة لا تؤدي إلى أي خلل في توازن النظام الدولي لحق المؤلف، كما أن اتفاقية برن ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي واتفاق تريبس أقرت بأهمية التوازن في الحقوق. والمعاملة على قدم المساواة في هذه المعاهدات بالغة الأهمية. وقد ذكَّر الوفد اللجنة بأهمية الإسهام في تنمية اقتصاد المعرفة وتقدم مجتمع المعرفة لأن النفاذ إلى المعارف أمر حيوي.

ولاحظ وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن بعض توصيات جدول أعمال التنمية تتصل باللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، لا سيما التوصية 15، التي ذكرت، ضمن أشياء أخرى، أهمية مراعاة نوع من التوازن بين التكاليف والمنافع في أنشطة وضع المعايير والقواعد، وقد كان لهذا النهج أهمية خاصة عند مناقشة موضوعات جديدة في اللجنة من المزمع أن توضع بشأنها صكوك في أي شكل كان، مثل التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات أو التقييدات والاستثناءات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث. ومع وضع مختلف مستويات التنمية أيضا في الاعتبار، أشار الوفد إلى ضرورة أن تنظر اللجنة بعناية في البعد الاجتماعي الاقتصادي والأثر المحتمل لهذه الصكوك الممكنة. وأعرب الوفد عن رضا الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إزاء التقدم المحرز في اللجنة في العام السابق، خاصة وقبل كل شيء فيما يتعلق بإتمام معاهدة بكين بشأن الأداء السمعي البصري واعتمادها. وأشار إلى بعض المسائل المهمة التي بقيت على جدول الأعمال، منها تلك المتعلقة بالأشخاص معاقي البصر وهيئات البث. وحثّ اللجنة على أن تجتهد من أجل اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل. وفي هذا الصدد، أبدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الاستعداد الكامل لتقديم اقتراحات ملموسة وبناءة.

وأيد وفد الجزائر بياني مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن الآلية التي وافقت عليها الجمعية في 2011 مكنت كل لجان الويبو من تحديد الكيفية التي يمكن أن يحسِّن بها العمل الذي تضطلع به المنظمة نظام الملكية الفكرية ويجعله أكثر كفاءة ويضمن توفر المعارف والمعلومات وسهولة حصول كل الدول الأعضاء عليها. وحثّ على التقدم باقتراحات ملموسة لدمج مسائل التنمية بشكل أفضل في برنامج الويبو، وقبل كل شيء، فإن روح تلك التوصيات نفسها كانت تقضي ضمنا بالنظر في عمل اللجنة لإيجاد نظام متوازن للملكية الفكرية، ولذلك، فإن اللجنة ساهمت إسهاما بارزا في جدول أعمال التنمية من خلال جدول أعمال للتوصل إلى صكوك دولية بشأن الاستثناءات والتقييدات، ومن ناحية أخرى، أُخذت القيود بعين الاعتبار. وقد رأى الوفد أن اللجنة تسير على الطريق الصحيح عند الحديث عن الفئة باء بشأن وضع القواعد والمعايير. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد أيضا عن آرائه في الإعلان الصادر بشأن التوصية 44، حيث رأى أن المناقشة يجب أن تسير على نحو يتسم بالشمول والشفافية. ومع ذلك، رأى الوفد أن اللجنة لن تكون قد ساهمت إسهاما رسميا وموضوعيا في روح التوصيات إلا عند اكتمال برنامج عملها. ولذلك حث الدول الأعضاء على العمل معا من أجل اعتماد معاهدة بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص معاقي البصر، وللمكتبات ودور المحفوظات، ومؤسسات التعليم والبحث، وأخيرا، معاهدة تعنى بالبث.

وأيد وفد إندونيسيا بيان مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية. وأقر أيضا بالتقدم المحرز في اللجنة. وذكر أنه رغم أنه من المؤكد أن هناك مزيدا من العمل يجب القيام به، فإنه من الأهمية بمكان وضع توصيات جدول أعمال التنمية في الاعتبار لكفالة استفادة كل أعضاء الويبو من النتائج.

وأيد وفد نيجيريا بيان مجموعة جدول أعمال التنمية وقال للجنة إن أول قانون لحق المؤلف في أفريقيا يرجع تاريخه إلى 100 عام خلت، وقد امتد هذا القانون لحق المؤلف إلى 11 بلدا، بقيت كلها بلدانا مستقلة في القارة الأفريقية. وعند النظر إلى التطورات التي حدثت في العلاقات الدولية وخاصة أيضا في القانون الدولي لحق المؤلف، يتضح للوفد أنه نظام يحتاج دائما إلى تعديلات، ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن ما تحقق من إنجازات حتى اليوم لم يكن سوى الخطوات الأولى في رحلة طويلة جدا فيما يتعلق بالمعاهدة المعنية بمعاقي البصر. وعند التطرق إلى احتياجات معاقي البصر، ليس في نظر الوفد مجال للشك في أن الإجابات يجب أن تكون قانونا، لا مجرد شعور، ويجب أن تكون التزاما، لا مجرد فكرة مثالية، فقانون حق المؤلف سياسة حكومية، وليس سياسة خاصة، فهو ليس أمرا مخولا للمستخدمين أو المستهلكين أو المؤلفين أو الوسطاء، وعلى الدول الأعضاء أن تمسك بزمام القيادة وتتحلى بالشجاعة الأدبية لتضع مبادئ مستدامة وعادلة وتنفَّذ بأعلى مستويات النزاهة. وقال الوفد إن من دواعي فخر نيجيريا أنها قدمت أول معالج طبيعي كفيف وأول أستاذ كفيف في القارة، وأنها أنشأت أول منظمة لتدريب وتعليم المكفوفين ومعاقي البصر. وأضاف قائلا إن جدول أعمال الاستثناءات والتقييدات هو انعكاس لتاريخ طويل والتزام بالتأكد من أن نظام حق المؤلف وكل الأنظمة الأخرى بالفعل تدعم الاندماج التام للأفراد في حياة منتجة ولها معنى. وقال إن الوقت قد حان لعقد مؤتمر دبلوماسي في 2013. وفيما يتعلق بجدول أعمال الويبو للتنمية، رأى الوفد أن من الواضح أن الواقع القانوني والاجتماعي والسياسي هو أن النظام الدولي لحق المؤلف الذي لا يصلح للكل، لا يصلح على الإطلاق.

وأعلن الرئيس أن اللجنة أحاطت علما بالبيانات المدلى بها بشأن البند 8 من جدول الأعمال وأنها ستسجَّل في تقرير اللجنة الذي سترفعه إلى الجمعية العامة للويبو.

(ب) مسائل تتعلق باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، الفقرتان 7 و8 من الوثيقة WO/GA/41/15:

عملا بالقرار الصادر عن الجمعية العامة للويبو في عام 2010 الرامي إلى "توجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية لتضمين التقارير السنوية التي تقدمها إلى الجمعيات وصفا لإسهامها في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية"، ناقشت دورة اللجنة الثانية والعشرون أيضا إسهام اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

وفي هذا الصدد، أدلت الوفود بالبيانات التالية في دورة اللجنة الثانية والعشرين. وسترد هذه البيانات أيضا في المشروع الأولي لتقرير اللجنة عن دورتها تلك (WIPO/GRTKF/IC/19/12 Prov.)، الذي سيُتاح، كما طلبته اللجنة، بحلول 30 سبتمبر 2012:

قال وفد البرازيل متحدّثا باسم مجموعة جدول أعمال التنمية إنّ من المتوقّع من جدول أعمال التنمية توجيه الأنشطة، ليس أنشطة اللجنة فحسب بل أنشطة الويبو عموما. وفي إشارة خاصة إلى اللجنة، قال إن المجموعة تذكّر بالتوصية 18 التي تحثّ اللجنة على الإسراع في مسارها لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وتذكّر أيضا بأهمية التوصية 15 الخاصة بأنشطة وضع القواعد والمعايير باعتبارها من المبادئ التوجيهية العامة للمفاوضات الجارية. وقال إن المجموعة تلاحظ بأنّ اللجنة تشارك، منذ عام 2007، في أعمال مجدية بغرض بلوغ أهدافها، وأعدت نصوص عمل تغطي المجالات الثلاثة التي تتفاوض عليها، وأنّ الجمعية العامة منحتها ولايتين طموحتين في عامي 2009 و2011. واستطرد قائلا إنّ المجموعة تشير إلى أن اللجنة

قامت، نتيجة للولاية التي منحتها إياها الجمعية العامة في عام 2011، بعقد ثلاثة اجتماعات في عام 2012 من أجل التركيز، من زاوية موضوعية، على المفاوضات الخاصة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليد، عل التوالي، وأنّ تلك الاجتماعات أتاحت فرصة للدول الأعضاء لمواصلة تبادل الآراء وإحراز التقدم في بحث نصوص العمل. وأعرب عن قلق المجموعة إزاء وتيرة التفاوض إذ تعتبر أن الوقت قد حان، على الرغم من التقدم المحرز في مجالات العمل الثلاثة، لبذل المزيد من الجهود بغية إنهاء المفاوضات والوفاء بالولاية التي أوكلتها لها الجمعية العامة. وأوضح قائلا إن المجموعة ترى أنّ اعتماد معاهدة أو معاهدات ملزمة من الأمور المهمة لتوفير حماية فعالة من التملّك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وأنّ تناول حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والانتفاع بها على نحو مستدام لا يمكن أن يتم بشكل مناسب إلاّ بوضع قواعد والتزامات دولية تكفل تنفيذ مبادئ وأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا الملحق بها والمتعلق بالنفاذ إلى الموارد الوراثية والتقاسم المنصف والعادل للمنافع المستمدة من الانتفاع بها (بروتوكول ناغويا). وقال إن المجموعة تلاحظ أن نقص التزام الدول الأعضاء في الويبو بالمفاوضات أمر غير مقبول إذا ما أريد التوصل إلى نتيجة فعالة. وقال إن المجموعة تشدّد على أن اللجنة ظلّت تعمل في مجال المسائل الثلاث طيلة أكثر من عشر سنوات، ولا يمكن للجنة انتظار عشر سنوات أخرى لبلوغ اتفاق يفي بولاية جدول أعمال التنمية. واستطرد قائلا إن المجموعة تؤكّد على أنّ إنجاز نظام شامل فعلا في ميدان الملكية الفكرية من الأمور التي تقتضي إيجاد حلول يمكن لجميع الدول الأعضاء الاستفادة منها، وأن المسائل المطروحة في اللجنة والمفاوضات الجارية فيها تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقلّ نموا، وبناء عليه هي تحثّ الدول الأعضاء على مواصلة العمل من أجل التعجيل بإتمام المفاوضات لصالح البلدان النامية والبلدان الأقلّ نموا تماشيا مع مبادئ وأهداف جدول أعمال التنمية.

وقدم وفد جنوب أفريقيا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، تقييما لإسهام اللجنة في تنفيذ التوصيات المعنية من ضمن توصيات جدول أعمال التنمية. وقال إنّ اللجنة مطالبة، بموجب جدول أعمال التنمية، بالإسراع في مسار حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وذكّر بأنّ الولاية التي أسندتها الجمعية العامة لعام 2011 إلى اللجنة في الثنائية 2012-2013 تقتضي من اللجنة أن "تباشر مفاوضات تستند إلى نصوص بهدف التوصل إلى اتفاق حول نص صك قانوني دولي (نصوص صكوك قانونية دولية) يضمن (تضمن) الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأوضح أنّه تمت الموافقة، لمساعدة اللجنة في عملها، على عقد ثلاث دورات موضوعية تتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في الجزء الأول من عام 2012. وأعرب عن تقدير المجموعة للتقدم الذي أحرزته اللجنة في عملها هذا العام وذكرت، بوجه خاص، الجهود التي بذلتها اللجنة في إعداد مشروع نص قانوني بخصوص الموارد الوراثية. وقال إنّ المجموعة كانت تتمنى أن تسهم الدورات الموضوعية في تسريع المفاوضات بغرض استكمال الصكوك الملزمة قانونا، وإنها تستحسن كذلك فكرة أن يكون لجمعية الويبو العامة لعام 2012 فرصة تقييم التقدم المحرز في صياغة نص الصك الدولي الملزم قانونا (الصكوك الدولية الملزمة قانونا) بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، بالصيغة التي تقدمها إليها اللجنة، من أجل الموافقة على طريقة المضي قدما بهذا العمل، لا سيما ما يتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وقال إن المجموعة تتطلع إلى اتخاذ الجمعية العامة، لدى تقييم نص الصكوك الثلاثة، قرارا تاريخيا لضمان استكمال اللجنة للعمل الذي تقوم به من أجل الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إن المجموعة تلاحظ أنّه اضطُلع، فعلا، بكثير من الأنشطة والمناقشات التقنية على مدى العقود الماضية، وأنّ ما تبقى هو، في رأيها، إبداء الدول الأعضاء للإرادة السياسية اللازمة لإتمام عمل اللجنة، وهي تحثّ جميع الدول الأعضاء على الالتزام بإنهاء عمل اللجنة. وفي الختام، قال الوفد إنّه يتوقّع من اللجنة أن

تتقيّد بتنفيذ التوصيات المعنية من ضمن توصيات جدول أعمال التنمية وأن تتقيّد كذلك بالولاية التي منحتها إياها الجمعية العامة التي تُعد، كما قال الوفد، أعلى هيئة لاتخاذ القرارات على صعيد الويبو.

وذكّر وفد الاتحاد الأوروبي، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بأنّ عددا من توصيات جدول أعمال التنمية لها صلة باللجنة، لا سيما التوصية 18، التي تؤكّد على لزوم أن تقوم اللجنة بعملها الخاص بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي دون الإخلال بأيّ نتائج. ورأى الوفد أنّه ينبغي لأيّ صك يُتفق عليه أن يكون مرنا وواضحا بما فيه الكفاية وغير ملزم. كما أكّد، مجددا، على أنّه يفضّل نصوصا منفصلة. وأعرب عن ارتياحه حيال التقدم المطرد الذي أحرزته اللجنة في المفاوضات التي أجرتها على مدى الأشهر الستة الماضية. غير أنّ الوفد رأى أنّه يجب الاضطلاع بمزيد من العمل الموضوعي في مجال النصوص من أجل الوفاء بولاية اللجنة. وقال إنّ أعضاء اللجنة هم الذين تولوا أنشطة وضع القواعد والمعايير وأنّ تلك الأنشطة شملت عملية تقوم على المشاركة وتأخذ في حسبانها مصالح جميع أعضاء اللجنة وأولوياتهم وآراء سائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعتمدة، طبقا للتوصية 15. وراعت عملية وضع القواعد والمعايير، حسب الوفد، حدود الملك العام ودوره وسماته على النحو المطلوب في التوصيتين 16 و20، وأخذت في اعتبارها مواطن المرونة في اتفاقات الملكية الفكرية الدولية، كما تقتضيه التوصية 17. وأضاف الوفد قائلا إنّ صندوق الويبو للتبرعات لفائدة الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة، الذي يسّر مشاركة المراقبين في دورات اللجنة فضلا عن تيسيره لأنشطة منتدى السكان الأصليين الاستشاري ومنبر الجماعات الأصلية،يدخل في إطار التوصية 42، التي تشير إلى مشاركة واسعة لتنظيمات المجتمع المدني عموما في أنشطة الويبو، وفقا لمعاييرها الخاصة بقبول المنظمات غير الحكومية واعتمادها، مع مواصلة النظر في هذه المسألة. وأشار الوفد أيضا، فيما يخص التوصية 42، إلى المناقشات التي جرت في جلسة عامة بشأن مشاركة المراقبين والتي، كما قال الوفد، أسفرت عن اتخاذ عدد من القرارات في دورة اللجنة العشرين. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى أن يكون عام 2013 عاما مثمرا أيضا بالنسبة للجنة.

وأشار وفد إيطاليا، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى التوصيات 15 و16 و17 و18 و20، وقال إنّ اللجنة أحرزت تقدما كبيرا هذا العام في عملها الخاص بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي، ولكن ما زال يتعيّن عليها القيام بمزيد من العمل بغرض الوفاء بولايتها. وقال إن المجموعة ترى أنّه من الضروري أن يظلّ ذلك العمل من مسؤولية الأعضاء ويظلّ شاملا وقائما على المشاركة وأن يأخذ في حسبانه مصالح جميع الدول الأعضاء في الويبو وأولوياتها، وآراء سائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعتمدة. واستطرد قائلا إن المجموعة ترى أن من المهم أيضا أن تواصل اللجنة النظر في إمكانية الحفاظ على ملك عام قوي وغزير ومفتوح، والنظر في الالتزامات ومواطن المرونة في اتفاقات الملكية الفكرية الدولية كلّما اقتضت الحاجة ذلك.

ورأى وفد إيران (جمهورية – الإسلامية)، متحدثا باسم مجموعة البلدان الآسيوية، أنّ الأهداف الإنمائية هي في صميم اللجنة، وأنّ التوصيات الخمس والأربعين لجدول أعمال الويبو للتنمية لها صلة مباشرة بعملها الجاري. وأبدى الوفد سروره لقيام اللجنة بتنفيذ مختلف توصيات جدول أعمال التنمية، لا سيما في مجال وضع القواعد والمعايير على النحو المنصوص عليه في الفئة باء. ورأى أنّه يمكن لأنشطة الويبو الخاصة بوضع القواعد والمعايير في هذا المجال أن تدعم الأهداف الإنمائية في البلدان وتؤثّر بشكل مباشر في تنمية تلك البلدان. ولاحظ أنّه لا توجد، حاليا، قاعدة أو اتفاقية ملزمة للحفاظ على الحقوق المعنوية والمادية للمستفيدين من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي. وقال إنّه في غياب قواعد ملزمة دوليا تضمن حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي أصبحت القرصنة البيولوجية والتملّك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور لجني فوائد تجارية من الظواهر المنتشرة في كل أنحاء العالم، لا سيما في البلدان

النامية. وأضاف قائلا إنّ هذا الوضع المؤسف والآخذ في الاستشراء لا يزال يحرم البلدان النامية من زيادة استخدام مواردها ممّا يقوّض قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة وقدرتها على المنافسة في السوق الدولية. ونصح الوفد بالسعي، كوسيلة وحيدة لتسوية هذا الوضع المجحف، إلى صوغ معايير دولية وقواعد ملزمة جديدة لمساعدة البلدان النامية على حماية مواردها من أجل استخدامها وتسويقها على المستوى الدولي لفائدة شعوبها. وأضاف يقول إنّ الولاية الجديدة للجنة توفر زخما جديدا لتحقيق أمنية ظلّت البلدان النامية تتطلّع إليها منذ وقت طويل وهي وضع صك ملزم بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. واستطرد قائلا إنّ المشاركة البناءة للدول الأعضاء مكّنت من صياغة ثلاثة نصوص موحدة تبلور جميع الآراء ووجهات النظر. وأوضح أنّ من الأهمية بمكان أن تحافظ اللجنة على ذلك الزخم وأن تحاول تسوية ما تبقى من الاختلافات في وجهات النظر من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي في القريب العاجل. وأكّد أنّه من شأن اعتماد معاهدة جديدة في هذا المجال توجيه رسالة واضحة إلى البلدان النامية مفادها أنّ احتياجاتها ومتطلباتها في نظام الملكية الفكرية قد أخذت في الحسبان. وقال إنّ اتخاذ إجراء من هذا القبيل سيمكّن من المضي بحقوق الملكية الفكرية في اتجاه أكثر توازنا، وزيادة اهتمام البلدان النامية بنظام الملكية الفكرية، وتهيئة بيئة تساعد على التنمية في تلك البلدان، وتأدية دور بارز في تعزيز اقتصاداتها من خلال استخدام الملكية الفكرية. وسيؤدي ذلك، في رأي الوفد، إلى زيادة إسهام البلدان النامية في الاقتصاد العالمي والشراكة الثقافية العالمية. وقال أيضا إنّه على الرغم من أنّ معظم البلدان النامية تزخر بأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية، فإنّها بحاجة إلى مساعدة تقنية تمكّنها من وضع أنظمة وطنية متسقة للحفاظ على مواردها عل الصعيدين الوطني والدولي. ودعا أمانة الويبو إلى تقديم المساعدة التقنية اللازمة إلى البلدان النامية لتمكينها من صوغ أنظمة قانونية وطنية للحماية، ووضع استراتيجيات لتسويق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لصالح المستفيدين منها، إلى جانب المفاوضات الجارية على مستوى اللجنة. كما دعا اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إلى الاستناد إلى مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمساعدة مختلف البلدان على صوغ استراتيجياتها الوطنية طبقا لاحتياجاتها ومتطلباتها.

وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية، مبديا دعمه لمداخلة وفد إيطاليا ومتحدثا باسم المجموعة باء، إنّه يدعم اعتماد صك دولي غير ملزم عملا بالولاية الراهنة الممنوحة من قبل الجمعية العامة للويبو- وهي ولاية تفي بمبادئ جدول أعمال الويبو للتنمية وبالتوصية 18 ولا تخلّ بأيّ نتائج. ورأى الوفد، على وجه الخصوص، أنّه يجب على اللجنة احترام التوصيات التي تدعو الويبو إلى مراعاة التكاليف والفوائد المرتبطة بالحفاظ على ملك عام قوي ومفتوح، وإيلاء الاعتبار لمواطن المرونة في الصكوك الدولية. واعتبر ذلك ضروريا للحفاظ على حيّز السياسة العامة للأعضاء بشأن هذه الموضوعات المعقدة. كما أكّد الوفد على أنّ أحد الأعمدة الأساسية لجدول أعمال الويبو للتنمية، وهو النهج المناسب لكل الحالات، ليس هو النهج المرغوب فيه وأنّه يجب الحفاظ على حيّز للسياسة العامة. ومثلما تصون القواعد والمعايير الراهنة المتعلقة بالملكية الفكرية حيّز السياسة العامة المذكور باحترام فكرة ضمان ملك عام قوي ومواطن المرونة يجب أن تحرص اللجنة أيضا، في عملها الخاص بأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية، على تلافي المضي في اتجاه نظام يناسب كل الحالات.

وأيّد وفد الهند البيانين اللّذين أدلى بهما وفد البرازيل، المتحدث باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، ووفد جمهورية إيران الإسلامية، المتحدث باسم المجموعة الآسيوية، وأبدى تأييده لدمج توصيات جدول أعمال التنمية، التي اعتمدتها الجمعية العامة للويبو في عام 2007، في جميع مجالات عمل الويبو. وشدّد الوفد على ضرورة أن توجّه توصيات جدول أعمال التنمية الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة. وذكّر أيضا بالتوصية 18، التي تطالب اللجنة بالإسراع في مسارها بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، من غير إخلال

بأي نتائج بما فيها إمكانية وضع صك دولي واحد أو أكثر. وتطلّع الوفد إلى استكمال عاجل وإيجابي لصك قانوني دولي ملزم بشأن كل المبادرات الثلاث الجارية في اللجنة والخاصة بوضع القواعد والمعايير، طبقا للولاية التي أولتها لها الجمعية العامة للويبو لعام 2011. وأكّد، أخيرا، التزام وفده المتواصل بالمشاركة في المناقشات القادمة التي سُتجرى على مستوى اللجنة، وتطلّع إلى إحراز تقدم كبير فيها.

[ملاحظة من الأمانة: قُدّمت البيانات التالية كتابيا ولم يُدل بها شفهيا].

وقال وفد الأرجنتين إنّه يجب على اللجنة، وعلى جميع هيئات الويبو المختصة، أن تراعي في عملها توصيات جدول أعمال التنمية، لا سيما من خلال الآلية التي وافقت عليها الجمعية العامة لعام 2010. وأضاف أنّ ثمة صلة وثيقة بين المسألة الجاري تناولها من قبل اللجنة وبين المبادئ العامة لجدول أعمال الويبو للتنمية، وعلى الأخص التوصية 18، التي تحثّ اللجنة على الإسراع في مسارها بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، من غير إخلال بأيّ نتائج بما فيها إمكانية وضع صك دولي واحد أو أكثر. وأبدى الوفد اهتمامه بالتقدم المحرز من حيث العمل المُضطلع به والمساعي الكبيرة التي بذلتها اللجنة في سبيل زيادة نطاق الاتفاق حول مسألة متعدّدة الجوانب. وأشار إلى أنّ المفاوضات التي تُجرى على مستوى الويبو تُعد تطوّرا إيجابيا، لأنّ ثمة حاجة للنقاش حول إطار مرجعي يمكن الربط ضمنه بين حقوق الملكية الفكرية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ويمكّن مستخدمي أشكال التعبير تلك ومقدميها الحصول على المزيد من الضمان القانوني فيما يخص الحصول على الفوائد المتأتية من استخدامها وتوزيع تلك الفوائد.

وأبدى وفد الجزائر دعمه للبيانين اللّذين أدلى بهما وفدا جنوب أفريقيا والبرازيل، المتحدثان باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية، على التوالي. وقال إنّه أخذ فكرة إيجابية عقب إحاطته علما بأنّ اللجنة تقوم بتنفيذ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لعام 2010 بشأن تنفيذ آلية رصد جدول أعمال التنمية والإبلاغ عنه. وتطلّع إلى رؤية جميع هيئات الويبو المعنية تبلّغ بقدر وافر عن إسهامها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ورأى أنّ تلك الآلية هي أفضل وسيلة لضمان إدراج "البعد الإنمائي" على نحو كامل في عمل الويبو. وأبدى، على الأخص، سروره إزاء اضطلاع اللجنة، حاليا، بمفاوضات تستند إلى نصوص بغرض استكمال صك قانوني دولي مناسب (صكوك قانونية دولية مناسبة) لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، وأضاف قائلا إنّ الدورات الموضوعية الثلاث التي عقدتها اللجنة كانت مفيدة للغاية في تسريع عملها، على نحو ما طلبته الجمعية العامة لعام 2011. وبناء عليه رأى الوفد أنّ عملية التفاوض الراهنة تتماشى، إلى حد ما، مع التوصية 18، التي تحثّ اللجنة على "الإسراع في مسارها بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، من غير إخلال بأيّ نتائج بما فيها إمكانية وضع صك دولي واحد أو أكثر". غير أنّه ما زال يتعيّن، في رأيه، إبداء التزام قوي من قبل جميع الوفود لتحقيق روح توصيات جدول أعمال التنمية، لا سيما التوصيات 18 و15 و21. وفي الختام قال الوفد إنّه يمكن للجنة الاعتماد على التزامه في هذا الصدد".

(ج) تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، الفقرة 16 من الوثيقة WO/GA/41/16 المعنونة "تقارير عن لجان الويبو الأخرى:

بناء على قرار الجمعية العامة للويبو لعام 2012 "بتوجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية لتضمين تقاريرها السنوية إلى الجمعيات وصفا لإسهامها في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية"، ترد فيما يلي نصوص البيانات

المستخرجة من مشروع التقرير التمهيدي[1] لدورة اللجنة الثامنة عشرة (الفقرات من 190 إلى 212 من الوثيقة SCP/18/12 Prov.1):

أخبرت الأمانة الوفود بأنه فيما يتعلق بالبند 12 من جدول الأعمال، فقد اتفقت اللجنة على النص التالي في دورتها السادسة عشرة وسُجل في الملخص من قبل الرئيس وأيضا في تقرير هذه الدورة: "أدلى عدد من الوفود ببيانات حول إسهام اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية. وقال الرئيس إن جميع البيانات ستُسجل في تقرير الدورة السادسة عشرة للجنة، وإنها ستحال إلى الجمعية العامة للويبو وفقا للقرار الصادر عن الجمعية العامة للويبو عام 2010 فيما يتعلق بآلية تنسيق جدول أعمال التنمية".

وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فقال إنه يولي أهمية كبيرة للبند 12 من جدول الأعمال، وأعرب عن سروره لمعرفة أن اللجنة، من خلال مراعاتها لتوجيه الجمعية العامة، تجري تقييماً عاماً لإسهامها في إدراج جدول أعمال التنمية في مجال عملها. وذكر الوفد أن نظام براءات الاختراع يكتسب أهمية أساسية في إطار الملكية الفكرية، كما أنه يؤثر بشكل مباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وعلى الرفاه الاجتماعي. وأردف قائلاً إن نظام براءات الاختراع يقوم على مبدأ أساسي وهو منح بلد معين احتكار اصطناعي ومؤقت للمخترع مقابل الكشف عن الاختراع لخدمة مصالح المجتمع. وقال إنه ثمة اعتراف متزايد بأن نظام الملكية الفكرية الحالي يركز بشكل خاص على ضمان حقوق أصحاب حقوق الملكية الفكرية بدون أن يضمن إتمام المبادلة بشكل مناسب، مما يدعو إلى القلق بأن نظام البراءات لا يعمل كما كان مقرراً في الأصل. وقال إنه إذا كان لا بد من أن ينتشر نظام الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار والنمو - وهو هدف مشترك نؤيده جميعاً - فلن يتم ذلك إلا إذا تمت معالجة أوجه القصور على نحو فعال. وأعرب عن سروره لأن اللجنة حاولت مناقشة بعض هذه الجوانب، وقال إنه يجب أن تناقش اللجنة بعض النواقص الحالية في نظام البراءات على نحو أكثر انفتاحاً وصراحة وأن تعمل على إعادة التوازن الأساسي الذي ينبغي أن يكون متأصلاً في نظام البراءات. وقال إنه لا يمكن أن يحصل ذلك إلا إذا كان هناك استعداد والتزام بتحسين النظام حسب الاحتياجات الفعلية لخدمة مصالح الدول الأعضاء وضمان استمرارية النظام بحد ذاته في المستقبل. وقال إنه لذلك يرحب بالمناقشات التي تخللت بعض الدورات الأخيرة لهذه اللجنة والتي تناولت مجموعة كبيرة من القضايا مثل استثناءات وتقييدات حقوق البراءات والممارسات المنافية للمنافسة المشروعة والنماذج البديلة للابتكار إلى غير ذلك. وقال إنها أسهمت بالفعل في تحقيق مقاربة أكثر توازناً وشمولية بشأن عدة جوانب معقدة تتعلق بنظام البراءات الدولي. وقال إن على اللجنة أن تتجاوز المناقشات النظرية لتتطرق إلى الممارسات الملموسة ووقائع العالم الخارجي والمسائل التي تتم مناقشتها خارج مقر الويبو ولم تعالجها اللجنة بعد. وقال إنه لا يجب أن تتجنب اللجنة مناقشة وفهم كيفية استخدام البراءات في السوق وتشجيعها للنشاط الإبداعي أو إعاقته وتعزيزها للنمو والتطور التكنولوجي. وقال إنه لا يمكن للدول الأعضاء أن تحقق إرادة مشتركة وأن تتخذ المبادرات اللازمة لتحسين النظام إلا من خلال مناقشات صريحة. وذكر الوفد أن من القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها لكي تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى نظام براءات دولي يتسم بالفعالية والمصداقية مسألة جودة البراءات. وقال إن على اللجنة أن تحقق فهماً مشتركاً لمفهوم "جودة البراءة" قبل شروعها في مناقشة برنامج العمل في هذا الشأن ووضعه في صيغته النهائية. وأضاف قائلاً إن من المسائل المهمة الأخرى مسألة البراءات والصحة التي شكلت موضوع المناقشات في المجال العام كما أدت إلى تنظيم أنشطة ملموسة في منظمات أخرى مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية. وقال إن الويبو التزمت الصمت في هذا

[1] بناء على الإجراء الذي اتفقت عليه اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات في دورتها الرابعة (انظر الفقرة 11 من الوثيقة SCP/4/6)، أتيح مشروع التقرير التمهيدي للدورة الثامنة عشرة للجنة على منتدى اللجنة الإلكتروني لفائدة أعضاء اللجنة بغية التعليق عليه قبل أن يقدَّم إلى الدورة التاسعة عشرة.

الشأن بشكل واضح وإنها لا تزال مستمرة في صمتها. وأعرب عن أمله أن تعوض الويبو عن هذا التأخير في معالجتها لهذه المسألة من خلال اتخاذها مبادرات ملموسة وهادفة في إطار برنامج عمل اللجنة، على أساس الاقتراح المشترك لمجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية. وأوضح أن الاقتراح يهدف إلى وضع برنامج عمل لتعزيز قدرات الدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، من أجل وضع نظام براءات يستفيد استفادة كاملة من مواطن المرونة التي يوفرها النظام العالمي للبراءات بغية دعم أولويات سياسات الصحة العامة. واعتبر الوفد أن الاقتراح يتسق اتساقًا كبيراً مع التوصية 22 من جدول أعمال التنمية التي أشارت إلى أنه ينبغي لأنشطة الويبو بشأن وضع القواعد والمعايير أن تكون داعمة للأهداف الإنمائية المتفق عليها في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وعلى النحو ذاته، قال الوفد إن الحاجة تدعو إلى تنظيم مناقشات أكثر تفصيلاً في اللجنة لإبراز كيفية إسهام البراءات في معالجة التحديات الرئيسية التي تواجهها البشرية اليوم بما فيها التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي وأمن الطاقة والبيئة وإدارة الكوارث والتغير المناخي والتعليم. وأعرب عن أمله أن تشهد الأيام المقبلة مشاركة في جو منفتح وبنّاء لمعالجة هذه المسائل المهمة. وقال إنه على ضوء الوقائع و الخبرات الاقتصادية العالمية، تم رفض الافتراض الساذج السائد بأن ضمان حقوق قوية لمالكي البراءات يساعد بحد ذاته على تشجيع الابتكار وجذب الاستثمارات. وقال إن كيفية تعديل البلدان لمستوى حماية حقوق الملكية الفكرية على أكمل وجه باستخدامها الاستثناءات والتقييدات على الحقوق والأدوات وأوجه المرونة الأخرى قد شكل حتى الآن مادة للنقاش الأكاديمي في هذه اللجنة. وقال إن إجراء تحليل للاستثناءات والتقييدات وكيفية استخدامها كخطوة نحو وضع دليل غير حصري للاستثناءات والتقييدات بحيث يكون مرجعاً للدول الأعضاء سيسمح للويبو بلعب الدور المنوط بها في مساعدة البلدان في وضع سياسات حقوق الملكية الفكرية. وقال إن الأهم من ذلك أخيراً هو أن مسألة نقل التكنولوجيا في صميم المبادلة الأساسية المتأصلة في نظام البراءات. وقال إن إعداد تقييم موضوعي حول كيفية إسهام نظام البراءات حتى الآن في نقل التكنولوجيا أو إعاقة نقلها وتحديد السبل التي يمكن أن تستعين بها الويبو لتساعد نظام البراءات على تحقيق هذا الهدف في صميم عمل هذه اللجنة. ومضى يقول إن اللجنة لم تتخذ بعد إجراءات ملموسة بهذا الشأن، وأضاف أن التوصية 25 من جدول أعمال التنمية (والتي تطالب الويبو بدراسة السياسات والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية والضرورية لتعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها) تتطلب المزيد من الجهود من قبل اللجنة لتطبيقها. وتطلع الوفد إلى تحويل هذه المناقشات إلى عناصر ملموسة في إطار برنامج عمل اللجنة. وأخيراً، ذكر الوفد أن اللجنة شرعت في إجراء مناقشات مهمة وضرورية حول جوانب نظام البراءات المتعلقة بالتنمية التي لم تتم معالجتها بعد، ورحب بهذه الخطوة الإيجابية. وأعرب عن أمله أن يؤخذ في الاعتبار عدد من المسائل الحاسمة التي لم تعالجها اللجنة بعد على نحو صريح وبنّاء ليتم إدراجها في برنامج عمل شامل ومتوازن وموجه نحو التنمية تقوم اللجنة باعتماده.

وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية فأعرب عن تأييده للآراء التي أدلى بها وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال الوفد إنه يرى أن مهمة اللجنة ومنتديات الويبو الأخرى تتمثل في ضمان تنفيذ جدول أعمال التنمية وتعميمه وضمان اتساق الأنشطة المتصلة بها في هيئات الويبو حسب اختصاص كل منها. وقال الوفد إنه من هذا المنطلق، ووفقًا للقرار الصادر عن الجمعية العامة للويبو الذي يقضي بإضفاء الطابع النظامي الرسمي على آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإرسال التقارير إلى الجمعية العامة للويبو من قبل هيئات الويبو الأخرى، فإنه يدعم إدراج هذا البند في جدول الأعمال. وقال الوفد إن عدم إدراج هذا البند كبند دائم في جدول أعمال اللجنة لا يتماشى مع قرار الجمعية العامة للويبو، وهي المنظمة الأم التي تحكم عمل اللجنة. ورأى الوفد أن من الضروري تقييم كيف تسهم المناقشات الجارية في إطار اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعنية وكيف تتسق معها لضمان تحقيق التوازن في النظام العالمي بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وقال الوفد إن بنود جدول الأعمال المعنية التي تم بحثها حتى هذه اللحظة عكست

بشكل أو بآخر توصيات محددة لجدول أعمال التنمية. ومضى الوفد يقول إن من التوصيات المتداخلة تلك التي تكلف الويبو، بناءً على طلب الدول الأعضاء، بإجراء دراسات وتقييم التأثير، في إطار المجموعة دال من جدول أعمال التنمية وتحديداً التوصية 35، لتوفير تقييم التأثير بشأن التأثير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لاستخدام نظام الملكية الفكرية. وأضاف أنه باعتبار أن اللجنة هي المختصة بالبراءات فإنه يطلب إجراء تقييمات التأثير هذه في مجالات متنوعة. وأوضح الوفد أن هذه التقييمات تتعلق تحديداً بمسألة الاستثناءات والتقييمات وكيفية إسهام الاستثناءات والتقييمات المدرجة في نظام البراءات العالمي في تحقيق التنمية وتنفيذ السياسات العامة في الدول الأعضاء المعنية وكيف يمكن مساعدة هذه البلدان في دمج الاستثناءات والتقييدات في نظمها الوطنية. وأكد الوفد على أن ولاية الويبو تتضمن أيضاً تقديم المساعدة التقنية للبلدان وتكوين الكفاءات والمشورة في هذا المجال أخذاً في الحسبان اتفاقها التعاوني مع منظمة التجارة العالمية من أجل تطبيق اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس). ورأى أن ذلك يتسق مع اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية فيما يخص البراءات والصحة العامة. وأوضح الوفد أن الاقتراح المشترك يتعلق بكيفية تأثير نظام البراءات الحالي على اعتبارات الصحة العامة في الدول الأعضاء وكيفية مساعدة هذه الدول في تعزيز قدراتها، بما في ذلك تعميم مواطن المرونة بغية تحقيق أهداف سياسات الصحة العامة أو لمواجهة تحديات الصحة العامة الوطنية. وقال الوفد إن نقل التكنولوجيا يعد مثالاً آخر على المواضيع المتداخلة، وطلب إلى الأمانة أن تجري دراسات تقييم التأثير في مجال البراءات بغية تشخيص حوافز نقل التكنولوجيا والعراقيل التي تواجهها. وختاماً، قال الوفد إنه يجب أن تأخذ اللجنة في الحسبان منظور التنمية وأن مجموعة البلدان الأفريقية تركز على دراسات تقييم الحالة وتسعى إلى تكوين الكفاءات كهدف أسمى في جميع هذه المجالات لكي تتمكن من استخدام نظام البراءات لصالح التنمية.

وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء فأعرب عن سروره بالإسهام في النقاش حول تنفيذ اللجنة لتوصيات جدول أعمال التنمية المعنية. ورأى الوفد أن المواضيع الخمسة التي شكلت برنامج العمل المتوازن من الممكن أن توفر إسهاماً كبيراً في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقال الوفد إنه مع ذلك، للأسف لم تحرز اللجنة سوى تقدم ضئيل في عملها. وأكد الوفد على موقفه القائل إن البند 12 من جدول الأعمال ينبغي ألا يكون بنداً دائماً. وقال الوفد إنه للأسف، في هذه المرحلة، وبسبب الاختلاف داخل اللجنة، لم يحرز سوى تقدم ضئيل فيما يخص تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعنية وبوجه عام. وأعرب عن رغبة المجموعة باء في إحراز تقدم في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بما يتماشى مع ولاية اللجنة، والتي تنص على أنها قد أُنشئت كمحفل لمناقشة القضايا وتسهيل التنسيق وتوفير المشورة بشأن التطوير التدريجي لقانون البراءات دولياً، بما في ذلك تنسيق القوانين والإجراءات الوطنية.

وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأعرب عن قلقه وخيبة أمله لأن التقارير التي تقدمها اللجنة للجمعية العامة للويبو بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، التي تعد متأصلة في عملها، كانت محل نقاش وإنكار بعض الدول الأعضاء. وقال الوفد إن الجمعية العامة للويبو تبنت قراراً يوجه هيئات الويبو المعنية بأن تدرج في تقاريرها السنوية المقدمة للجمعيات العامة وصفًا بإسهامها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعنية. ورأى أنه وفقاً لهذا القرار، ينبغي وجود بند دائم في جدول الأعمال في كل دورة للجنة قبيل انعقاد الجمعية العامة للويبو. وقال الوفد إن جدول أعمال التنمية، بما في ذلك آلية التنسيق، تبنته الجمعية العامة للويبو، أعلى هيئة متخذة للقرارات في الويبو. ومن ثم رأى أنه من الضروري بالنسبة لجميع الدول الأعضاء أن تظهر إرادتها السياسية وأن تذعن لقرار الجمعية العامة للويبو. وشدد الوفد على أهمية وجود نظام ملكية فكرية متوازن يأخذ في الاعتبار قضايا السياسات العامة والمصلحة العامة. وقال الوفد إنه يجب تنفيذ توصيات

جدول أعمال التنمية الذي وُضع لتحقيق هذا التوازن. وقال إن تأثير نظام البراءات على التنمية، خاصة التنمية الصناعية، لا يمكن وصفه. ورأى أن الابتكار قد يلعب دورًا محورياً في معالجة بعض التحديات العالمية الأساسية، مثل الصحة والأمن الغذائي والتغير المناخي، وأقر الوفد بالدور الذي يمكن أن تلعبه اللجنة في المساعدة على الوصول إلى قانون براءات يناسب الدول الأعضاء من ناحية جميع مستويات التنمية في البلدان. وفيما يتعلق بمسألة تعزيز القدرة على الابتكار، أعرب الوفد عن سروره بأن اللجنة مضطلعة بأعمال متعلقة بالبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا والاستثناءات والتقييدات وأنظمة الاعتراض. وأوضح الوفد أن هذه القضايا تتعلق بعدد من توصيات جدول أعمال التنمية، وهي المتعلقة بمواطن المرونة ونقل التكنولوجيا ونشرها والوصول إلى المعرفة والوصول إلى المعلومات والمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وأقر الوفد بالتقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة في معالجة الاستثناءات والتقييدات وأنظمة الاعتراض ونقل التكنولوجيا، وأعرب عن تقديره لجميع الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة بشأن هذه القضايا حتى هذه اللحظة. ولكنه قال إن الحاجة تدعو لمزيد من العمل بشأن هذه القضايا، خاصة في مجال نقل التكنولوجيا ونشرها ومواطن المرونة. واتفق الوفد مع الرأي القائل إن الانخراط الأكثر تفاعلاً والذي يتضمن أصحاب المصلحة المعنيين أمر مطلوب في مجال الملكية الفكرية. واعتبر الوفد أن الحاجة تدعو إلى الحلول المبتكرة والعملية للتغلب على الصعوبات التي تواجه التقنيات لكي تتمكن اللجنة من تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، خاصة التوصيات الواردة تحت المجموعة جيم، كوسيلة لضمان الحفاظ على المعلومات وضمان الوصول إليها على المدى الطويل. وتطرق الوفد إلى موضوع البراءات والصحة وقال إنه عُقدت 3 دورات منذ أن قدم كل من مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية اقتراحهما بشأن البراءات والصحة بشكل رسمي إلى اللجنة. وأوضح الوفد أن الاقتراح يهدف إلى معالجة التحديات التي تواجه البلدان النامية في استخدام مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. وقال إنه في مقابل الآراء القائلة إن اللجنة ينبغي ألا تبحث هذا الأمر، فإنه يرى أن اللجنة هي المكان المناسب لمعالجة هذا الأمر. وحث الوفد اللجنة على التسريع من وتيرة عملها وتبني برنامج عمل بشأن البراءات والصحة. وأشاد الوفد بالجلسة الإخبارية التفاعلية والنقاشات الخاصة بالتعاون الثلاثي بين الويبو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية بشأن القضايا الصحية. واقترح الوفد على اللجنة أن تدرج بنداً دائماً في جدول الأعمال بشأن التعاون الثلاثي بين الويبو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية بشأن المسائل المتعلقة بالصحة من أجل تسهيل تنفيذ اللجنة لتوصيات جدول أعمال التنمية، خاصة التوصية 40. وختاماً، أعرب الوفد عن أمله أن تستمر اللجنة في العمل استناداً إلى البرنامج المتوازن القائم من أجل المضي قدماً في تطوير نظام البراءات العالمي بطريقة متوازنة لفائدة جميع الدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، مع أخذ توصيات جدول أعمال التنمية في الاعتبار.

وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ووفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، كما أيد البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا. وقال الوفد إنه يعلق أهمية كبيرة على آلية تنسيق جدول أعمال التنمية المعتمدة في 2010. وقال إنه وفقًا لهذا القرار فإنه يرى أن اللجنة تعد من الهيئات المعنية بإرسال التقارير إلى الجمعية العامة للويبو وأنها باشرت عملها على هذا الأساس في عام 2011. ومن ثم قال الوفد إنه يرى أن بند جدول الأعمال هذا ينبغي أن يكون دائماً من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة للويبو بشكل صحيح. واسترسل الوفد قائلاً إن اللجنة نوّعت برنامج عملها منذ اعتماد جدول أعمال التنمية. وأوضح الوفد أن جداول أعمال الدورات لم تكن أحادية الجانب وأنها رمت إلى إدراج مواضيع تهم جميع الأعضاء. وقال الوفد إنه يرى أن مثل هذا التوازن يعد ضرورياً لضمان عدم سعي اللجنة بطريقة أحادية نحو تحقيق مستوى أعلى من الحماية والتنسيق بالنسبة لحقوق البراءات، لأن ذلك سيؤدي إلى إهمال احتياجات التنمية، في ظل الاعتماد على مقاربة واحدة تخدم جميع الأغراض. وقال الوفد إن تبني اللجنة لبرنامج العمل الذي اقترحته البرازيل في الوثيقة SCP/14/7 فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات على حقوق

البراءات يتفق مع التوصية 17 من جدول أعمال التنمية والتي تنص على أن أنشطة الويبو ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مواطن المرونة الواردة في اتفاقات الملكية الفكرية الدولية. وقال الوفد إن النقاشات المتعلقة بجودة البراءات يمكن ربطها بالتوصيتين 8 و10 إذا كانت ستسلط الضوء على الحاجة إلى تمكين الدول الأعضاء من الوصول إلى قواعد بيانات البراءات وتقديم المساعدة لهم لتحسين قدراتهم المؤسسية الوطنية فيما يتعلق بالملكية الفكرية من خلال تعزيز تطوير بنياتهم التحتية، ومن ثم يتم الوصول إلى الكفاءة التي تلعب دوراً هاماً في ضمان جودة البراءات. وقال الوفد إنه ثمة مهام عديدة ينبغي الاضطلاع بها في مجالات أخرى. واعتبر أن المجموعة جيم المتعلقة بنقل التكنولوجيا لا تزال تتطلب المزيد من العمل، بما أن العقبات والمبادرات اللازمة لدعم نقل التكنولوجيا ونشرها لا تزال غير واضحة لبعض الدول الأعضاء. وأضاف الوفد أن التوصية 17 يبدو أنها لم تنفذ من ناحية مسألة البراءات والصحة، والتي من بين أهدافها استكشاف مواطن المرونة المقيدة في تحسين السياسات المتعلقة بالصحة. ورأى أن تبني الاقتراح المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية يعد خطوة جيدة نحو ذلك التنفيذ. وأعرب الوفد عن أمله أن يرى استئناف عمل اللجنة مستندة إلى جدول أعمال متزن يأخذ في الحسبان احتياجات جميع الدول الأعضاء، ويدعم في نفس الوقت أهداف جدول أعمال التنمية.

وتحدث وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة فأكد على أن اللجنة، حسب الفقرة 3 من الصفحة 2 من الوثيقة SCP/1/2، قد أنشئت كمحفل لمناقشة القضايا وتسهيل التنسيق وتوفير المشورة بشأن التطوير التدريجي لقانون البراءات دولياً، بما في ذلك تنسيق قوانين البراءات. وقال الوفد إنه لكي تنفذ اللجنة ولايتها، يمكنها أن تدعم الأداء الجيد لنظام البراءات وتعزز الابتكار ونقل التكنولوجيا وتسهم أيضاً في تنفيذ عدد من توصيات جدول أعمال التنمية. وقال إنه بما أن اللجنة لم تحرز سوى تقدم ضئيل نسبياً فيما يتعلق ببنود مختلفة من جدول أعمالها بسبب تباين الآراء بشأن كيفية المضي قدماً، من الصعب تكوين صورة كاملة في هذه المرحلة عن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعنية. وقال الوفد إنه من المنظور الإجرائي ينبغي على اللجنة أن تتبع النماذج المتفق عليها عند إرسالها للتقارير إلى الجمعية العامة للويبو بشأن إسهامها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعنية. ورأى الوفد أنه وفقاً لممارسات الويبو الراسخة، لا ينبغي أن يكون البند 12 من جدول الأعمال بنداً دائماً في جدول أعمال اللجنة. ومضى يقول إنه عند تنفيذ برنامج العمل المتوازن للجنة، يجب أن تتجنب اللجنة تكرار عمل هيئات الويبو الأخرى والمنظمات الدولية الأخرى.

وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية فقال إنه يود أن يعلّق على بعض الآراء الواردة حول الموضوع للتأكد من اتساق اللجنة مع قرار الجمعية العامة للويبو. واعتبر الوفد أن أي خطوة اتخذتها اللجنة تُعد خطوة للأمام. وقال إنه عندما تُقترح دراسة ما، فإن ذلك يكون بنيّة الوصول إلى الأهداف النهائية للجنة، والتي من بينها أيضاً تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ذات العلاقة باللجنة. ورأى أن الوفود ينبغي أن تعمل بشكل يتسق مع ولاية اللجنة الراسخة، مع اعتبار أن جدول أعمال التنمية، عندما تم وضعه من خلال عملية مفاوضات طويلة داخل الويبو، كان مقدراً له أن يكون من المواضيع الخارجة عن نطاق الولاية. وقال الوفد إنه عند تعميم جدول أعمال التنمية بأي شكل من الأشكال في أعمال اللجنة فإن ذلك يكون متماشيًا مع القرار المتخذ من قبل الويبو بشكل عام. ومضى يقول إن جدول أعمال التنمية ينبغي أن يُعمم في جميع أنشطة وهيئات الويبو، ومن ثم ينسجم مع الولاية الأصلية للجنة. وأوضح الوفد أنه عندما تقدم بعض الوفود ببعض الاقتراحات، مثل الاقتراح المقدم من قبل مجموعة البلدان الأفريقية، فإنهم كانوا يرمون إلى محاولة تحقيق أهداف تنفيذ جدول أعمال التنمية وفقًا لاختصاص كل هيئة من هيئات الويبو. ولفت الوفد الانتباه إلى حقيقة أن على اللجنة أن تقدم التقارير إلى الجمعية العامة بشأن إحراز أي نوع من التقدم، وأعرب عن أسفه لأن بعض الوفود لديه الانطباع بأنه لم يحرز أي تقدم. واعتبر الوفد أن المناقشة نفسها، سواء تمخض عنها إجماع

أو لا، ستشكل خطوة للأمام، لأنها ستسمح للوفود بمناقشة المسائل المدرجة في القائمة غير الحصرية للمسائل التي تشكل برنامج عمل اللجنة. وقال الوفد إن هذا الموضوع ينبغي أن يبقى مفتوحاً للنقاش من أجل تحسين نظام البراءات العالمي ليس فقط كي يكون نظام البراءات أكثر فعالية ولكن لكي يعمل جيدًا في خدمة أغراض التنمية.

وتحدث وفد هنغاريا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق فأعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة والولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء. وقال إنه في إطار برنامج العمل المتعلق بقانون البراءات ونظام البراءات العالمي، ينبغي تحقيق توازن بين تنفيذ ولاية اللجنة وتحسين عمل نظام البراءات وتشجيع الإبداع ونقل التكنولوجيا من ناحية، والإسهام في تنفيذ عدد من توصيات جدول أعمال التنمية من الناحية الأخرى. وقال الوفد إنه بالنظر إلى المناقشات التي جرت في اللجنة في الدورات السابقة، فإن اللجنة كانت تتبع قرار الجمعية العامة للويبو فيما يتعلق بأهداف التنمية. وأشار الوفد إلى أن برنامج عمل اللجنة لا يزال محل تداول، وبالتالي، لا يمكن إجراء تقييم دقيق لإسهامه في جدول أعمال التنمية في هذه المرحلة.

وقال وفد جنوب أفريقيا إن بعض الوفود استشهدت بالنظام الداخلي للجنة. وقال الوفد إنه في عام 2009، استأنفت اللجنة عملها بعد فترة جمود بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. وقال الوفد إن القائمة غير الحصرية ينبغي أن تشكل نقطة البداية. ولفت الوفد انتباه اللجنة إلى أن جدول أعمال التنمية قد اعتُمد في عام 2007 وأن قرار الجمعية العامة للويبو فيما يتعلق بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في هيئات الويبو الأخرى اتُخذ في عام 2010. وقال إنه باعتبار العمل الذي اضطلعت به اللجنة، فإنه يرى أن اللجنة أنجزت بعض العمل الهام مثل التكليف بالدراسات. وذكر الوفد على سبيل المثال أن الدراسات المتعلقة بنقل التكنولوجيا وأنظمة الاعتراض وفرت عرضاً جيداً. ورأى أن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة مثل جودة البراءات لا يعني أنه لم يتم إحراز أي تقدم بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأردف الوفد قائلاً إنه بالنظر إلى المسائل الخمس المتضمنة في برنامج العمل، فإنه يقدر جميع الدراسات التي أعدتها الأمانة في السنوات الماضية. وقال الوفد إن التعاون الثلاثي بين الويبو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية يجب أن يؤخذ في الاعتبار. وأشاد الوفد بالنتائج الإيجابية المتحققة خلال الاثنى عشر شهرًا الماضية وقال إنه عندما يتحقق شيء إيجابي يوجد متسع للتحسين. وقال الوفد إنه يختلف مع الرأي القائل إنه لم يتحقق أي تقدم أو تحقق تقدم بطيء في اللجنة.

وأعرب وفد إسبانيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة. وأعرب الوفد عن رغبته في الإسهام في تحقيق توازن فيما يتعلق بإسهام اللجنة في تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. ورأى الوفد أنه تم إثراء النقاش عن طريق النظر في الظروف الخاصة لمختلف الدول الأعضاء وأن المقاربة الناتجة مرضية على نحو معقول. وقال الوفد إن جدول أعمال دورات اللجنة المنعقدة منذ الدورة الأخيرة للجمعيات العامة شمل مسائل مثل الاستثناءات والتقييدات والبراءات والصحة ونقل التكنولوجيا وجودة البراءات. ورأى أنه في خلال فترة وجيزة، بُذلت جهود لإدراج جوانب التنمية في المناقشات بشأن البراءات. واعتبر الوفد أن اللجنة أثريت عن طريق تناول مجموعة كبيرة من جوانب الواقع الاجتماعي والعالمي. وأعرب الوفد عن أسفه لأنه بسبب غياب التقدم المحرز في اللجنة من جراء الفشل في التوصل إلى اتفاق حول كيفية المضي قدماً، في هذه اللحظة، فإنه لم يتمكن من إعطاء عرض أكثر تفصيلاً لتنفيذ جدول أعمال التنمية في اللجنة. وقال الوفد إن هذه العملية المكثفة أثارت بعض المسائل التي يجب أن تُعالج في المستقبل القريب: على سبيل المثال، توزيع المهام بين اللجان لتحسين استخدام موارد المنظمة وتسهيل إحراز التقدم بشأن الأمور الموضوعية المتعلقة بالبراءات. وأضاف الوفد قائلاً إن منظور التنمية

لا ينبغي أن يعوق مناقشات اللجنة حول المواضيع الأخرى، لأن غياب التوازن في النقاش قد يؤدي باللجنة إلى أن تصبح نسخة مقلدة غير ضرورية من اللجان الأخرى.

وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن إدراج الموضوع في جدول الأعمال يعد مهماً جداً بالنسبة له، ومن ثم ينبغي أن يبقى في جدول الأعمال. واعتبر الوفد أن إبقاء هذا البند مدرجاً يعد ضمن الولاية التي أناطتها الجمعية العامة للويبو، وتدعمه آلية تنسيق جدول أعمال التنمية المعتمدة من الجمعية العامة. واتفق الوفد مع الرأي القائل إنه لا يزال ينبغي القيام بالكثير في مجال البراءات، لأن البراءات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحديات البشرية التي لا تؤثر فقط على البلدان النامية ولكن البلدان المتقدمة أيضاً. ومضى يقول إن مسائل مثل الأمن الغذائي والتغير المناخي تعد مهمة ليس فقط في الوقت الحالي ولكن أيضاً في المستقبل. وبالنسبة للتغير المناخي، قال الوفد إن المؤسسات المسؤولة عن الأزمة الإيكولوجية الحالية هي التي تملك براءات يمكنها أن تضع حلاً لهذه المشكلة. وقال إن إدراج هذا البند في جدول الأعمال يعد أمراً بالغ الأهمية ليس فقط للبلدان النامية، ولكن أيضا للبلدان المتقدمة، إذا ما تطلعت الأخيرة إلى المستقبل. ورأى أنه ينبغي على اللجنة أن تستأنف العمل في ظل ولاية تتضمن التزامات لجميع الدول الأعضاء.

وأعرب وفد جيبوتي عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ووفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورأى الوفد أن إدراج هذا البند في جدول أعمال اللجنة يتسق مع قرار الجمعية العامة للويبو الذي يطالب بتعميم جدول أعمال التنمية في جميع هيئات الويبو. وشدد الوفد على أهمية التقرير المقدم من اللجنة إلى الجمعية العامة وفقاً للولاية التي أناطتها الجمعية العامة للويبو. ومن ثم أيد الوفد الإبقاء على البند في جدول أعمال اللجنة.

وأعرب وفد جمهورية تنزانيا المتحدة عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد جنوب أفريقيا ووفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال الوفد إنه على الرغم من أن النقاش لا بد منه في مجموعة كبيرة مثل اللجنة، إلا أن أهمية المواضيع التي تعالج في اللجنة هي التي حشدت الوفود في قاعة الاجتماع. وقال الوفد إن بند جدول أعمال التنمية محل النظر يعد حاسماً وإنه لا يمكن أن تتجنب اللجنة هذا البند في تنفيذ جدول أعمال التنمية بسبب تأثيره على الجميع. ورأى أن من المهم إجراء نقاش أكبر وتوفير معلومات مفصلة للوصول إلى إجماع حول الإجراءات الملموسة. واعتبر الوفد أن اللجنة لديها دور تكميلي لتلعبه في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ودعا الوفود إلى تحديد العراقيل والعقبات الناشئة من خلال النقاش بدلاً من الاعتماد على إجراءات الهيئات الأخرى. ورأى أنه لا يوجد تكرار لأعمال الهيئات. وأعرب عن تأييده لاستئناف اللجنة عملها باعتبار أن هيئات الويبو الأخرى تكمل عمل اللجنة ولا تناقضه.

وأعرب وفد إندونيسيا عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فيما يتعلق بوجوب استمرار المسألة كبند دائم في جدول أعمال اللجنة. وقال الوفد إنه خلال الدورة الحالية للجنة، تدعو الحاجة إلى معالجة بعض المشاكل الناشئة فيما يتعلق بالبراءات والصحة. وقال إنه ينبغي أن يبقى البند مدرجاً في جدول أعمال اللجنة.

وأعرب وفد غانا عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. واعتبر الوفد أن موضوع تنفيذ جدول أعمال التنمية يعد حاسماً فيما يتعلق بالمواضيع الأخرى التي يجرى النظر فيها في إطار اللجنة. وقال الوفد إن المسائل التي أثارتها المجموعتان المذكورتان قدمت بعض الجوانب المتعلقة بجدول أعمال التنمية، مثل المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، كما أنها

ترتبط بجوانب أخرى مثل جودة البراءات. ولهذا السبب، رأى الوفد أن من المهم الإبقاء على هذه البنود في جدول أعمال التنمية، بجانب المواضيع الأخرى التي يجري نقاشها في اللجنة.

والتفت وفد بيرو إلى مسألة الاستمرار في حماية حقوق الملكية الفكرية وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها الأمانة في تجميع المعلومات حول المواضيع الهامة مثل الاستثناءات والتقييدات وأنظمة الاعتراض وجودة البراءات، وفوق كل ذلك، الجهود التي بذلتها لإدراج قضايا الصحة العامة المرتبطة بالبراءات في نقاشات اللجنة. وقال الوفد إنه يتفق مع رأي وفد إسبانيا القائل إن هذه المسائل تعد في غاية الأهمية، ولكنها تعكس العديد من الفروق الدقيقة فيما يتعلق بمصالح حكومات الدول الأعضاء. وأضاف أنه يعي مدى صعوبة التوصل إلى نتائج وقرارات متفق عليها. واقترح الوفد أن تستمر اللجنة في جهودها للإبقاء على بنود مثل نقل التكنولوجيا وجودة البراءات في جدول الأعمال بالنسبة للاجتماعات المستقبلية.

وأعرب وفد السلفادور عن رغبته في معالجة موضوعين من المواضيع التي تناولتها اللجنة في اليوم السابق، وهما الصحة العامة ونقل التكنولوجيا، وذلك بسبب ارتباطها بمسائل جدول أعمال التنمية والأهمية التي يوليها الوفد لهما. وأكد الوفد على أهمية استمرار النقاش حول الصحة العامة كجزء من عمل اللجنة. وذكر أن بيانه كان بياناً عاماً وغير حصري على الإطلاق، وقال إنه ينبغي على الدول الأعضاء أن تتبنى أحكاماً قانونية تستخدم بشكل كامل مواطن المرونة المتاحة في نظام البراءات العالمي من أجل حل مشاكل الصحة العامة المحتملة فيما يتعلق بالبراءات. وقال الوفد إنه كان ينبغي على الدول الأعضاء أن تركز أكثر على كيفية تنفيذ هذه الأحكام القانونية بغية تلبية احتياجات الصحة العامة. واقترح الوفد على اللجنة أن تبدأ في أن تستكشف بأسلوب عملي ما هي هذه الاحتياجات من أجل السماح للبلدان النامية باستخدام مواطن المرونة على نحو أكثر كثافة. ورأى الوفد أنه ينبغي الالتفات إلى الصعوبات التي تواجه البلدان النامية في التنفيذ الفعال، مثل نقص المعلومات أو الكفاءة التقنية أو إجراءات التجارة، لمساعدة هذه البلدان في تحسين نظمها. وقال الوفد إن من التجارب الإيجابية التي ينبغي أن تُدرس تجربة رواندا، التي استغلت موطن المرونة المتعلقة بالترخيص الإجباري في تصدير المستحضرات الصيدلانية المنتجة وفق الرخصة الإجبارية بموجب اتفاق تريبس. وقال الوفد إنها كانت أول حالة تستخدم فيها دولة عضو في منظمة التجارة العالمية نظام التراخيص الإجبارية المعتمد بموجب قرار المجلس العام للمنظمة الصادر في 30 أغسطس 2003 لتصدير المستحضرات الصيدلانية للبلدان التي تحتاج إليها. وذكر الوفد أن كندا تحديداً كانت أول البلدان التي تطلب من منظمة التجارة العالمية تصريحاً بإنتاج نسخة نوعية من دواء محمي ببراءة اختراع وتصديره إلى رواندا. وشكر الوفد مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية على اقتراحهما، ورحب بتقديم المزيد من الإسهامات من أجل تكثيف عمل اللجنة. واعتبر الوفد أن استكمال عمل اللجنة فيما يتعلق بالدراسات حول مواضيع مثل العقبات التي تواجه البلدان في تنفيذ مواطن المرونة يعد أمراً مهماً لبلده. والتفت إلى البند 10 من جدول الأعمال بشأن نقل التكنولوجيا وقال إن هذا الموضوع مهم للغاية وضروري لمعالجة نشر الابتكارات المحمية ببراءة كوسيلة أولية لنقل التكنولوجيا في مجالات مثل قطاع المستحضرات الصيدلانية. وقال الوفد إنه بما أن الأدوية النوعية تُنتج في السلفادور، فيهمه معرفة كيفية تطبيق ممارسات التصنيع وكيفية اتباع معايير إنتاج المستحضرات الصيدلانية التي تفرضها منظمة الصحة العالمية. وشدد الوفد على أهمية عمل اللجنة في سعيها نحو تعزيز نقل التكنولوجيا لكي تتمكن البلدان النامية من تلبية احتياجاتها الأساسية.

وأعرب وفد الهند عن تأييده الكامل للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ووفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، كما أيد بيان جنوب أفريقيا. واعتبر الوفد أن مسائل مثل البراءات والصحة العامة والاستثناءات والتقييدات ونقل التكنولوجيا وأنظمة الاعتراض تعد في غاية الأهمية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. ورأى أنه ينبغي المضي قدماً بشأن جميع الاقتراحات المقدمة من مجموعة جدول

أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية وجنوب أفريقيا. ورأى الوفد إن هذه المسائل لا تعد مهمة فقط بالنسبة للبلدان النامية ولكن لجميع الدول الأعضاء.

وأعرب وفد الكونغو عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وحث الوفد اللجنة على معالجة جميع المسائل المرتبطة بالتنمية، خاصة مسائل البراءات والصحة العامة ونقل التكنولوجيا وأنظمة الاعتراض.

وأعرب وفد زامبيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال الوفد إن قرار الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق كان واضحاً جداً فيما يتعلق بالإسهام في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية من هيئات الويبو المعنية كل حسب اختصاصه، وأن اللجنة تعد إحدى هذه الهيئات المتأثرة بالقرار. ورأى أنه ثمة إسهامات هامة ينبغي على اللجنة أن تقوم بها في تنفيذ جدول أعمال التنمية وبالتالي يجب أن تتبنى موقفاً حازماً وأن تقدم جدول أعمالها لتسهيل عرض إنجازاتها.

وشدد وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) على أهمية الاتفاق على الأساليب والنماذج بالنسبة لرفع التقارير وتفعيل آلية التنسيق. ورأى أن ذلك يعد ضرورياً لتنفيذ قرار الجمعية العامة وتنفيذ ولاية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. واعتبر الوفد أن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق التوازن في نظام الملكية الفكرية وتعميم جدول أعمال التنمية في عمل جميع هيئات الويبو. وقال إن من أهداف نظام البراءات المساعدة في نقل التكنولوجيا، غير أن نظام البراءات في الواقع لا يعمل بشكل جيد كما كان مفروضاً. وقال إنه لذلك ينبغي على اللجنة تحليل هذا الجانب في عملها. وأضاف الوفد أنه كان على اللجنة أن تُجري نقاشاً مفتوحاً حول جميع المسائل فيما يتعلق بالتحديات العالمية، مثل الأمن الغذائي والتغير المناخي والصحة. وقال إن هذه المسائل تعد في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية وينبغي إدراجها في برنامج عمل اللجنة. وأضاف أن على اللجنة أن تتجاوز النقاشات النظرية وأن تبدأ في عملية وضع القواعد والمعايير في هذه المجالات من أجل معالجة التحديات القائمة بشكل مناسب. وقال الوفد إن نظام البراءات هو نتيجة عملية طويلة الأجل، وأضاف أن هذه العملية لم تكن بغير شائبة. ورأى أن على الدول الأعضاء أن تستغل المزايا وتحاول أن تحل المضامين المرتبطة بها لصالح السياسات العامة.

وقال الرئيس إن جميع البيانات ستُسجل في تقرير الدورة الثامنة عشرة للجنة، وإنها ستحال إلى الجمعية العامة للويبو وفقًا للقرار الصادر عن الجمعية العامة للويبو عام 2010 فيما يتعلق بآلية تنسيق جدول أعمال التنمية.

(د) تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، الفقرة 7 من الوثيقة WO/GA/41/16 Add.:

بالإضافة إلى القرار الصادر عن الجمعية العامة للويبو لعام 2010 والقاضي بضرورة "توجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية لتضمين تقاريرها السنوية وصفا لإسهامها في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية"، ترد أدناه البيانات التي أدلت بها الوفود في هذا الخصوص أثناء الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة[2].

استرعى وفد البرازيل، متحدثا باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، انتباه اللجنة الدائمة إلى الفئتين ألف (المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات) وباء (أنشطة وضع القواعد والمعايير) من التوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام 2007، وصلتها بعمل اللجنة الدائمة في مجال الرسوم والنماذج الصناعية. وأكّد أنّ التوصية 15، الواردة في الفئة باء، تدعو إلى لزوم أن تراعي أنشطة وضع القواعد والمعايير تحقيق توازن بين التكاليف والمنافع، وذكّر

[2] لم يكن مشروع تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة متاحا وقت نشر هذه الوثيقة.

بأنّ مجموعة جدول أعمال التنمية قد أعربت إلى جانب وفود كثيرة، في مداخلاتها السابقة، عن الحاجة إلى التقيّد بتلك المبادئ. وأوضح أنّ أحد الأهداف المنشودة من توصيات جدول أعمال التنمية هو جعل أنشطة وضع القواعد والمعايير أكثر شفافية وشمولية. واعترف بأنّ هناك تقدما قد أحرز في هذا الاتجاه ويعود الفضل في ذلك أساسا إلى جهود البلدان النامية. ورأى أنّ المناقشات التي أجريت بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة الدائمة تبدو أكثر تناسبا مع التوصية الآنفة الذكر. وأضاف الوفد قائلا إنّ الغرض من الدراسة التي أعدتها الأمانة بناء على طلب اللجنة الدائمة كان تحليل المنافع والقيود والتكاليف المحتملة بالنسبة لأعضاء اللجنة الدائمة، لا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمو والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والناجمة عن تنفيذ مشروع المواد والقواعد في مجال قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته. وقال إنّ مجموعة جدول أعمال التنمية قد رحّبت بالدراسة وأوصت بالتعمّق في البنود التي ذُكرت في المواصفات ولم تُتناول بما فيه الكفاية في الدراسة، ورحبت كذلك بتمديد الوقت الممنوح للمكاتب ومقدمي الطلبات للردّ على الاستبيان. ومضى يقول إنّ الدراسة كانت ترمي أيضا إلى تقييم مواطن المرونة لتحديد أيّ مواطن منها ستكون متاحة للدول الأعضاء. وشدّد على أنّ مواطن المرونة تمثّل عنصرا ضروريا من عناصر نظام الملكية الفكرية المتوازن، على النحو المقترح في جدول أعمال التنمية. وقال إنّه لا يزال يتعيّن، مع ذلك، إدراج بعض النقاط الأخرى من جدول أعمال التنمية في أنشطة الويبو وإنّ ثمة حاجة واضحة، كما أثارته دول أعضاء عديدة، إلى مناقشة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وبدا للوفد، من مشروعي النصوص الموجودة، أنّ البلدان النامية هي التي عليها إدخال المزيد من التغييرات الداخلية، القانونية منها والتقنية، من أجل تنفيذ القواعد الجديدة المقترحة. وصرّح قائلا إنّ مجموعة جدول أعمال التنمية تعتقد أنّ من شأن تلك العملية تمكين جميع الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، من اتخاذ قرار مستنير بشأن ما إذا كان النشاط المقترح الخاص بوضع القواعد والمعايير متناسبا مع مصالحها واحتياجاتها الوطنية. واختتم الوفد قائلا إنّه ينبغي، في رأي مجموعة جدول أعمال التنمية، ترسيخ البند الجاري بحثه ليصبح من البنود المدرجة بصورة دائمة في جدول الأعمال.

وأكّد وفد جنوب أفريقيا، في معرض تقييمه لكيفية إسهام اللجنة الدائمة في تنفيذ توصية جدول أعمال التنمية، على أهمية أن تصبح هذه المسألة من البنود الدائمة المطروحة في الدورات التي تعقدها اللجنة الدائمة قبل الجمعيات العامة. وأشار إلى أنّ جنوب أفريقيا قد شاركت بنشاط في دورتي اللجنة الدائمة الجاري تقييمها. وأعرب الوفد، فيما يخص وضع القواعد والمعايير، عن سروره حيال تلبية اللجنة الدائمة للطلب المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية والداعي إلى إجراء دراسة عن الآثار المحتملة لعمل اللجنة الدائمة على قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته وفقا لمضمون الفئة باء من جدول أعمال التنمية، لا سيما التوصية 15. وشرح أنّ الدراسة، كما عُرضت خلال الدورة، أثبتت أنّها مفيدة للغاية في هذا المضمار. وشكر الأمانة والمستشار الخارجي وأثنى عليهما وأشار إلى أنّ الدراسة قدمت بعض التوضيحات فيما يخص التكاليف والمنافع الناجمة عن مشروع مواد قانون الرسوم والنماذج الصناعية. وأعرب عن سروره بوجه خاص إزاء المعلومات الخاصة بمواطن المرونة، ولو أنّها مندرجة في سياق الأنشطة الراهنة المُضطلع بها في إطار معاهدة قانون الرسوم والنماذج الصناعية. ولكنّه سجّل أيضا وجود تقييدات في جمع بعض المعلومات المطلوبة في المواصفات، وذلك نظرا لكون الدراسة الأولى من نوعها في هذا الصدد. وعليه رأى الوفد أنّه ينبغي تحسين الدراسة حسب الاقتضاء وفقا للتعليقات المقدمة من الدول الأعضاء، خصوصا ما يتعلق بتصنيف البلدان، والأحكام الخاصة بالتعاون التقني، والروابط الموجودة مع اتفاق لاهاي. واعتقد الوفد أنّ من شأن تلك الدراسة تدعيم أحكام معاهدة قانون الرسوم والنماذج الصناعية المتوخى إبرامها. ونوّه بالاجتماع الإعلامي عن دور وسطاء الإنترنت ومسؤوليتهم في مجال العلامات التجارية، الذي أيّدته اللجنة الدائمة، وقال إنّه كان مفيدا للغاية ومكّن من توضيح بعض النقاط الغامضة التي تطبع هذا الموضوع. وتمنى الوفد، بالنظر إلى أنّ الإنترنت تمثّل موردا عالميا، لو استمع إلى تجارب القارة الأفريقية بخصوص هذه المسألة. ولكنّه صرّح، مع ذلك، بأنّ المناقشات كانت

زاخرة بالمعلومات ومفيدة فعلا. ورأى أنّ اللجنة الدائمة قد استهلت عملية إيجابية في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وحثّ اللجنة الدائمة على مواصلة تحسين إسهامها في تنفيذ تلك التوصيات.

وأعرب وفد مصر، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، عن تقديره حيال استمرار اللجنة الدائمة في الاسترشاد بتوصيات جدول أعمال التنمية وحيال استرشاد أنشطة وضع القواعد والمعايير في مجال قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته بالفئتين ألف وباء من تلك التوصيات، وبخاصة التوصيات 1 و2 و15 و17. وشكر الأمانة على إعداد دراسة الآثار التي أكّدت التزام الدول الأعضاء في الويبو بتوصيات جدول أعمال التنمية. ولاحظ أنّ الدراسة شملت أيضا الآثار المحتملة على البلدان المتقدمة والبلدان المرتفعة الدخل، ممّا يدلّ على أنّ توصيات جدول أعمال التنمية تعود، فعلا، بمنافع على جميع الدول الأعضاء في الويبو. وأعرب عن أمله في إمكانية تحسين الدراسة بما يمكّن من تناول جميع المواصفات التي وافقت عليها الدول الأعضاء ولا سيما أثر مشروعي المواد والقواعد على احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من تكوين الكفاءات والاستثمار في البنية التحتية والمساعدة التقنية، وكذلك على تعزيز الإبداع والابتكار والتنمية الاقتصادية والكفاءة في البلدان النامية. وأعرب أيضا عن أمله في أن تواصل اللجنة الدائمة الإسهام في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وقال إنّه ينبغي ترسيخ البند الجاري بحثه ليصبح من البنود المدرجة بصورة دائمة في جدول أعمال اللجنة الدائمة.

وأبدى وفد الجزائر تأييده للبيانات التي أدلى بها وفدا البرازيل ومصر. وأعرب أيضا عن رغبته في ضمّ صوته إلى أصوات من أشاروا إلى ضرورة أن تصبح مسألة إسهام اللجنة الدائمة في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية من البنود المدرجة بصورة دائمة في جدول أعمال اللجنة الدائمة والمدرجة بطريقة فعلية في جميع لجان الويبو. وأوضح أنّه يجب على أيّ عملية من عمليات وضع القواعد والمعايير ضمن اللجنة الدائمة أن تراعي توصيات جدول أعمال التنمية، لا سيما التوصية 4 بشأن التعاون التقني وتكوين الكفاءات. وفيما يتعلق بتقييم إسهام اللجنة الدائمة في تنفيذ جدول أعمال التنمية أعرب الوفد عن رضاه بوجه خاص عن العمل الذي قامت به اللجنة الدائمة فيما يخص الدراسة التي أعدتها الأمانة حول آثار مشروعي المواد والقواعد. ورأى أنّه لا بدّ أن تكون أيّة عملية من عمليات وضع القواعد والمعايير ضمن الويبو مسبوقة بدراسة من هذا القبيل حتى يتسنى تقدير آثار وضع قواعد قانونية على جميع الدول الأعضاء في الويبو. وقال إنّ بإمكان اللجنة الدائمة، بالطبع، القيام بالمزيد كي تكون مثالا تقتدي به اللجان الأخرى. وأوضح ذلك قائلا إنّه يمكن للجنة الدائمة، في محاولتها تحسين الدراسة والاستجابة فعلا لاحتياجات البلدان الأعضاء، أن تحظى بالاعتراف بوصفها اللجنة الوحيدة التي بدأت بدراسةٍ عن الآثار قبل المضي قدما بمشروعي المواد والقواعد. وينبغي أن يكون ذلك النهج، في رأي الوفد، هو النهج المُتبّع ضمن الويبو. وأضاف قائلا إنّ بإمكان اللجنة الدائمة أيضا تعزيز أنشطة التعاون التقني وتكوين الكفاءات في سبيل التنمية.

وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية، متحدثا باسم المجموعة باء،إنّه يعترض على الاقتراح الداعي إلى ترسيخ البند الجاري بحثه ليصبح من البنود المدرجة بصورة دائمة في جدول أعمال اللجنة الدائمة.

وقال وفد إيطاليا إنّه يدعم البيان المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

وأبدى وفد هنغاريا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، دعمه للبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء.

وأشار الرئيس إلى أنّ عددا من الوفود قدمت تصريحات بشأن إسهام اللجنة الدائمة في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية. وقال إنّ جميع التصريحات ستُدوّن في تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة

وتُحال إلى الجمعية العامة للويبو طبقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة لعام 2010 بخصوص آلية تنسيق جدول أعمال التنمية

(هـ) تقرير عن عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، الفقرة 39 من الوثيقة WO/GA/41/16 المعنونة "تقارير عن لجان الويبو الأخرى":

في إطار البند 8 من جدول الأعمال، دعا الرئيس الوفود لإبداء آرائها بشأن مساهمة اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ في تنفيذ جدول أعمال الويبو للتنمية. وتبعا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للويبو سنة 2010 القاضي "بتوجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية لتضمين تقاريرها السنوية وصفا لإسهامها في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية"، نورد فيما يلي البيانات المستخرجة من مشروع ملخص الرئيس عن الدورة السابعة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (الفقرات من 22 إلى 26 من الوثيقة WIPO/ACE/7/11 Prov)[3].

أكد وفد جنوب أفريقيا على أهمية تنفيذ آلية الرصد والتقييم والمناقشة والإبلاغ (آلية التنسيق). وكانت الجمعيات العامة للويبو في 2010 قد وافقت على تلك الآلية واشترطت على كل هيئات الويبو المعنية أن ترفع تقارير عن مساهمتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ومن شأن آلية التنسيق، إذا تم تطبيقها بشكل صحيح، أن تسهل التدقيق في المسائل والأنشطة الشاملة في المنظمة بحيث يتم تلافي الازدواجية. وقد كانت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ تتعامل مع مسائل شاملة تتناولها هيئات أخرى من هيئات الويبو. وفي هذا الصدد، كان من الحكمة أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن بند دائم من بنود جدول الأعمال يتعلق بمساهمة اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعنية. وأعرب الوفد عن تقديره لكون اللجنة سترفع تقريرها الثاني إلى الجمعية العامة للويبو. وأشار الوفد إلى الالتزام بتعميم جدول أعمال التنمية في كل أنشطة الويبو، ورحب بأن أنشطة اللجنة قامت أولا على التوصية 45 من توصيات جدول أعمال التنمية. وكانت مهمة اللجنة هي إذكاء الاحترام للملكية الفكرية، وهو ما يجب أن يعالَج من خلال الدراسات والمساعدة التقنية الموجهة بالطلب وحسب البلد والأنشطة الهادفة إلى زيادة الوعي والأنشطة التفاعلية لتبادل الخبرات. ورحب الوفد بالتزام اللجنة بإجراء دراسات هادفة إلى إذكاء الاحترام للملكية الفكرية بهدف الكشف عن أسباب وآثار التقليد والقرصنة مع مراعاة البعد الإنمائي. وفي الوقت نفسه، أشار الوفد إلى أن ثمة مجالا للتحسين، لا سيما فيما يتعلق بجودة الدراسات قيد التنفيذ. وقد وفرت الوثيقة WIPO/ACE/7/2، بعنوان "أحدث أنشطة الويبو في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية"، أساسا جيدا لتقييم مساهمة اللجنة في تنفيذ جدول أعمال التنمية. ويبدو للوهلة الأولى أن المساعدة التي تقدمها الأمانة في المشورة التشريعية والتدريب وزيادة الوعي، طبقا لما جاء في الفقرتين 4 و5 من الوثيقة، كانت متسقة مع التوصيتين 13 و14 من توصيات جدول أعمال التنمية. إلا أنه كانت هناك حاجة لتوفير تفاصيل إضافية عن دوافع المستهلك وميوله فيما يتعلق بالتقليد والقرصنة طبقا لما جاء في الفقرة 6 من الوثيقة. فدوافع المستهلك وميوله تعتبر قضايا جوهرية، ليس بالنسبة إلى البلدان النامية فحسب، بل بالنسبة إلى كل البلدان. أما فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون الدوليين، فقد أشار الوفد إلى أهمية الدور الذي تقوم به الويبو مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وأصحاب المصالح المعنيين الآخرين في مجال الملكية الفكرية. وقد أوضحت الفقرة 6 من الوثيقة WIPO/ACE/7/2 أن الويبو أدخلت النهج الموجَّه بالتنمية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية في منتديات أخرى وأن هذا النهج كان واضحا تماما في الجهود المشتركة. ورحب الوفد بذلك البيان وطلب إثباته أكثر بالبراهين. كما أبدى اهتمامه ببعض الاقتراحات التي عُرضت في المؤتمر العالمي السادس لمكافحة التقليد والقرصنة. وقد أقر بعض المشاركين في المؤتمر بأهمية الويبو وحثها بالتالي على العمل على إجراء دراسات تجريبية عن مسائل الإنفاذ. وكان الحافز على ذلك هو إدراك قلة البيانات

[3] الفقرات من 22 إلى 26 من الوثيقة WIPO/ACE/7/11 Prov.

التجريبية القائمة على البراهين، ولا سيما البيانات الإحصائية، اللازمة لتقييم مدى انتشار التقليد والقرصنة وأثرهما في البلدان المختلفة. وكان صانعو السياسات بحاجة إلى النظر في البراهين التجريبية المتاحة قبل مواجهة التحديات المتعلقة بالتقليد والقرصنة. وثمَّن الوفد الاقتراحات المتعلقة بالحاجة إلى معالجة الإنفاذ على أساس سلسلة قيمة لكل العوامل ذات الصلة، مع المراعاة الواجبة للعلاقة بين المنافسة والإنفاذ. وكانت تلك بالتأكيد مسائل يمكن أن تنظر فيها اللجنة. ويمكن تحسين المؤتمر أكثر بتوسيع نطاق المشاركة من قبل منظمات المستهلك والمجتمع المدني والأكاديميات، من أجل توسيع دائرة الحوار وتعميق الفهم في دعم احترام الملكية الفكرية. ورغم فهم أن المؤتمر تم تنظيمه بالتعاون مع العديد من أصحاب المصالح، فإنه كان من المستصوب للأمانة أن تستشير الدول الأعضاء في الإعداد للمؤتمر بحيث تكون عملية شاملة وشفافة. وأيد الوفد الأنشطة الهادفة إلى تبادل المعلومات بشأن إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وكان تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء هو السبيل لتعزيز التنسيق بغية تحقيق هذا الهدف. وخلص الوفد إلى أن هناك حاجة إلى نهج متوازن بين الإنفاذ والتنمية في العمل الذي تنفذه اللجنة وفقا للتوصية 45 من توصيات جدول أعمال التنمية.

وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فرحب باعتماد البند 8 من جدول الأعمال الذي يشير إلى مساهمة اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأشارت مجموعة جدول أعمال التنمية إلى أن التوصية 45، التي تؤكد على الحاجة إلى وضع إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في السياق الأوسع نطاقا لمصالح وشواغل التنمية، يمكن أن تتصل اتصالا مباشرا بمهمة وصلاحية اللجنة. فالمبادئ التي تتضمنها تلك التوصية يجب أن تكون دليلا لأنشطة الويبو في مجال الإنفاذ. ويجب أن توضح اللجنة ذلك النهج في أنشطتها وتركز برنامجها على البعد الإنمائي مع التأكد في الوقت نفسه من أن قوانين الإنفاذ تحترم الحقوق والالتزامات. وأكدت مجموعة جدول أعمال التنمية على أن النهج الموضوعي للجنة كان مفيدا للغاية؛ لأنه وفر للدول الأعضاء إطارا لإجراء مناقشات بشأن الجوانب المختلفة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقد أكدت المناقشات التي أجريت أن البيئة الخاصة بهذا المجال تتسم بالتعقيد. وأوضحت العروض المختلفة أن اللجنة يجب أن تفهم مسألة الإنفاذ بطريقة كلية وتتخلى عن النظر إليها فقط من منظور أصحاب الحقوق. وفي ذلك الإطار، رأت مجموعة جدول أعمال التنمية أن اللجنة أحرزت تقدما في تنفيذ التوصية 45. وفي الوقت نفسه، شعرت مجموعة جدول أعمال التنمية أن هناك حاجة لبذل جهود إضافية من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للتوصية 45. فثمة حاجة لإجراء مزيد من العمل في بعض المسائل المهمة. ويشمل ذلك مساهمة حقوق الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا، ومساهمة الإنفاذ في إنشاء شبكة قوية من الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. حيث تحتاج تلك المسائل لاهتمام اللجنة.

ورحب وفد البرازيل بفرصة التعليق على مساهمة اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، لا سيما التوصية 45. وذكر الوفد أن التوصية 45 تتصل اتصالا مباشرا بصلاحيات اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ؛ حيث تحدد نهج الويبو في إنفاذ الملكية الفكرية في سياق المصالح المجتمعية الأوسع نطاقا، ولا سيما الشواغل الموجهة نحو التنمية. وذكَّر الوفد بوجود إشارة إلى المادة 7 من اتفاق تريبس. وأشار أيضا إلى أن الويبو كانت تحقق تقدما في تنفيذ التوصية 45 منذ اعتماد جدول أعمال التنمية. وقد كان برنامج العمل الذي تمت الموافقة عليه في الدورة الخامسة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ نقطة فارقة في تلك العملية؛ حيث طرح عناصر جوهرية متنوعة لتناقَش في الاجتماعات المقبلة، وهي عناصر متصلة بمختلف آراء وأهداف الدول الأعضاء فيما يتعلق بمسائل الإنفاذ. ويمكن التعرف على نتائج برنامج العمل من خلال الوثائق التي أودعت أثناء الدورتين السابقة والحالية للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ. وتعكس هذه النتائج جهود الويبو في وضع نهج شامل لأنشطتها المتصلة بإذكاء الاحترام للملكية الفكرية. حيث إنها تضع في الاعتبار وجهات نظر وآراء معينة بشأن مسائل الإنفاذ وتشكل أساسا جيدا يدعم مناقشة متوازنة حول إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وأعرب الوفد

عن أمله في أن تدعم الدورات المقبلة هذا النقاش القائم على الوثائق المتوازنة. ولاحظ الوفد أيضا أنه رغم هذه الإنجازات لا يزال الطريق طويلا أمام تنفيذ التوصية 45 بالكامل. فمثلا، لم يتم حتى الآن التعامل مع مسألة مساهمة حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في نقل ونشر التكنولوجيا. وقد يكون تحسين وتوحيد مساعدة الويبو التقنية المتصلة بالإنفاذ طريقة جيدة للتحرك إلى الأمام. وطبقا للاقتراح الذي تقدمت به مجموعة جدول أعمال التنمية في الدورة السابقة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، يجب أن تقيّم اللجنة كيفية دعم الويبو لمفهوم إذكاء الاحترام للملكية الفكرية في أنشطتها الخاصة بالمساعدة التقنية والتشريعية. وخلص الوفد إلى أن الويبو، باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، يجب أن تكون المنتدى الرئيسي الذي يقدم الإرشاد في مجال التعاون بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وأن عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ يمكن أن يساهم في تحقيق هذا الهدف.

ورحب وفد باكستان بفرصة التعبير عن آرائه في مساهمة اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأشار الوفد إلى أن توصيات جدول أعمال التنمية، ولا سيما التوصية 45، تتصل اتصالا مباشرا بالعمل الذي تجريه اللجنة. وفي ذلك السياق، تحتاج اللجنة إلى أن تضبط عملها وفقا لتوصيات جدول أعمال التنمية. ولاحظ الوفد أن السنوات العديدة المنصرمة شهدت ضغطا متزايدا على البلدان النامية لكي تزيد عملها في مجال إنفاذ الملكية الفكرية؛ حيث كان يُنتظر منها أن تقوم بإنفاذ مستويات أعلى من حقوق الملكية الفكرية، بصرف النظر عن الظروف والتحديات الاجتماعية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت قرارات التجارة والاستثمار تتصل عادة بمدخلات من معايير إنفاذ ما بعد اتفاق تريبس تتسم بمزيد من القوة. وقد كان ذلك مصحوبا بنهج محدود جدا لمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية، يُنظر فيه أساسا إلى القوانين الأكثر صرامة وبناء قدرات وكالات الإنفاذ كوسيلة أولية لضمان الإنفاذ. وقد استطاع هذا النهج أن يخفض مؤقتا مستويات التعدي على الملكية الفكرية، لكنه عجز عن مواجهة التحدي بطريقة مستدامة. وربما كان يجب اتباع استراتيجية أوسع نطاقا بغية السماح بتهيئة الظروف التي تتوصل في ظلها كل البلدان إلى فهم مشترك للآثار الاجتماعية الاقتصادية لتدابير الإنفاذ والمصالح الاقتصادية المباشرة في اتخاذ تلك التدابير. وفي مثل هذه البيئة، يمكن أن تكون محاولات البلدان لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية مشتقة من عوامل داخلية وخارجية. وشدد الوفد على أن الاجتماع الحالي يجب أن يتجه نحو تحديد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء التعدي على حقوق الملكية الفكرية. وقد يؤدي ذلك – مع وضع الظروف الاجتماعية الاقتصادية للبلدان في الاعتبار – إلى فهم مسائل التعدي على الملكية الفكرية بشكل أفضل. وخلص الوفد إلى أن ثمة تدابير يجب اتخاذها من أجل صنع بيئة تمكين، وأنه يتطلع إلى عمل اللجنة في ذلك الاتجاه.

وأشار ممثل شبكة العالم الثالث إلى أن جدول أعمال التنمية يجب أن يكون داعما ومرشدا لعمل اللجنة، ورحب بعمل اللجنة فيما يتعلق بالمعلومات الإحصائية المتصلة بالتعدي على الملكية الفكرية وكذلك فيما يتعلق بفهم سلوك ودوافع المستهلك التي تؤدي إلى التعدي على الملكية الفكرية. ويجب أن يتواصل ذلك العمل لمعالجة مسألة التعدي على الملكية الفكرية بفعالية أكبر. وأشار الممثل أيضا إلى الشواغل المتصلة بالشفافية والتوازن وشراكات الويبو مع أصحاب المصالح ذوي الصلة بالصناعة، وذكر أنه يمكن فعل المزيد من أجل تحقيق التنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية والشعور به على أرض الواقع.

(و) تقرير عن الدورة الخامسة للفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، الفقرة 4 من الوثيقة PCT/A/43/1:

ناقش الفريق العامل في دورته الخامسة موضوعات منها مساهمته في تنفيذ ما يعنيه من توصيات جدول أعمال التنمية (انظر الفقرة 70 من ملخص الرئيس، الوثيقة PCT/WG/5/21، المنقولة في المرفق الأول لتلك الوثيقة). وعملا بقرار الجمعية العامة للويبو "بتوجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية لتضمين تقاريرها السنوية وصفا لإسهامها في تنفيذ

التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية"، وريثما يعتمد تقرير الدورة الخامسة للفريق العامل عن طريق المخاطبة، يرد فيما يلي (في المرفق الثاني لتلك الوثيقة) مقتطف من مشروع التقرير يحتوي على بيانات الوفود بشأن هذه المسألة:

تحدث وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وشكر جميع الوفود على تعاونها ومرونتها فيما يتعلق بتضمين جدول الأعمال بند "مساهمة الفريق العامل في تنفيذ ما يعنيه من توصيات جدول أعمال التنمية". وقال إن إدراج هذا البند في جدول الأعمال مهم بالنسبة إلى المجموعة، ذلك أنه يتيح للأطراف المتعاقدة في معاهدة التعاون بشأن البراءات وسائر الأعضاء التعبير عن رأيها في هذه المسألة إلى الفريق العامل، كما يتيح للفريق العامل رفع التقارير إلى الجمعية العامة للويبو. وعليه صرح بأن المجموعة يحدوها الأمل في أن يصبح هذا البند بندا دائما على جدول أعمال الفريق العامل.

وقال وفد الجزائر إن معاهدة التعاون بشأن البراءات مهمة، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون بين الدول المتعاقدة في مجال البراءات، لذا فإنها تعطي الأهمية الواجبة في أحكامها وفي النظام لاحتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا ولمصالحها الخاصة. وأضاف أن أحد الأهداف الواردة في ديباجة المعاهدة رغبة الدول المتعاقدة في "تعزيز التنمية الاقتصادية ودفع عجلتها في البلدان النامية". وصرح بأن المادة 51 على وجه التحديد تكفل تأليف لجنة للمساعدة التقنية تعهد إليها مهمة تنظيم المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية والإشراف عليها. وأفاد بأن تاريخ وسجلات المفاوضات في مؤتمر واشنطن الدبلوماسي فيما يتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات تبين أنها توخّت تقديم مساعدة مجدية وفعالة من أجل تنمية البلدان النامية، من قبيل تعزيز قدراتها المحلية على الابتكار ومساعدتها على ضمان منح براءات عالية الجودة من خلال فحص جوانب الاختراعات التقنية فحصا فعالا.

وقال وفد الجزائر أيضا إن مجموعة جدول أعمال التنمية أشارت إلى أن المكتب الدولي يقدم إلى البلدان النامية بعضا من المساعدة التقنية المكلف بتقديمها من خلال مشروعات تشرف عليها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وصرّح بأن المجموعة التمست من قبل في إطار البند 6(ج) من جدول الأعمال عودة لجنة المساعدة التقنية للانعقاد، على أن تعقد اجتماعاتها قبل دورات الفريق العامل مباشرة، وبذلك يتاح تنسيق جميع أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات والإشراف عليها بما يضمن تلافي أي ازدواج أو تداخل بينها وبين الأنشطة المشابهة التي تضطلع بها سائر هيئات الويبو. وأردف يقول إن المجموعة ترى أن أنشطة لجنة المساعدة التقنية ينبغي أن تُستمد من "الاقتراح المشترك من مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية بشأن المساعدة التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية" كما عرض على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها التاسعة (الوثيقة CDIP/9/16)، وتحدد هذه الوثيقة الاقتراحات المعينة الصادرة عن المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقة CDIP/8/INF/1) وتبني عليها بهدف تحسين أنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها الويبو. واختتم الوفد كلمته قائلا إن المجموعة تأمل في أن تواصل المناقشات الدائرة في الفريق العامل الاستلهام بجدول أعمال التنمية.

وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وأعرب عن سروره بتقديم آراء المجموعة في مساهمة الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات في تنفيذ ما يعنيه من توصيات جدول أعمال التنمية. وصرّح بأن المجموعة باء تحيط علما بمعلومات وضع البرامج المتعلقة بالمعاهدة التي قدمتها الأمانة في المرفق الثاني للوثيقة PCT/WG/5/5، وتعرب عن رأيها ومفاده أن أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات التي يقدمها المكتب الدولي تساهم في تنفيذ التوصيات الوجيهة من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وهي توصيات الفئة ألف المتعلقة بالأعمال التي ينجزها الفريق العامل في الوقت الراهن. وأضاف الوفد أن المجموعة ترغب في

التشديد مجددا على موقفها بألا يكون هذا البند بندا دائما على جدول أعمال الفريق العامل، كما ترغب في التشديد على موقفها إزاء البند 6(ج) من جدول الأعمال بعدم الحاجة إلى انعقاد لجنة المساعدة التقنية، لأن المكتب الدولي يضطلع بما يكفي من عمل في هذا المجال.

وانضم وفد جنوب أفريقيا إلى البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأعرب عن قلقه لأن آلية التنسيق الخاصة بجدول أعمال التنمية لم تدرج كبند دائم على جدول أعمال الفريق العامل، مشيرا إلى أن هذا الفريق العامل هو هيئة وجيهة من هيئات الويبو المطلوب منها إعداد تقارير عن مساهمتها في تنفيذ ما يعنيها من توصيات جدول أعمال التنمية، وأنه سبق وأن رفع تقريرا إلى الجمعية العامة للويبو في هذا الصدد. وذكّر الوفد بديباجة معاهدة التعاون بشأن البراءات التي جاء ضمن أهدافها رغبة الدول المتعاقدة في "تعزيز التنمية الاقتصادية ودفع عجلتها في البلدان النامية، متخذة لذلك التدابير اللازمة لزيادة فعالية أنظمتها القانونية المقررة لحماية الاختراعات، سواء أكانت وطنية أم إقليمية، وتمكينها بالتالي من الوصول بسهولة إلى المعلومات الضرورية للحصول على حلول تكنولوجية يمكن تكييفها وفق احتياجاتها الخاصة، وتيسير وقوفها على التكنولوجيا الحديثة التي ما برح حجمها في ازدياد مستمر"، ومضى يقول أيضا إن المادة 51 راحت تفصل الأنشطة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. وعبر الوفد عن رأيه قائلا إن هذه الأحكام تعزز الحاجة إلى آلية لتقييم أداء المعاهدة في تحقيق هذه الأهداف العامة والالتزامات تجاه الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية.

وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن سروره لما يضطلع به الفريق العامل من عمل لاستطلاع سبل تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، مبديا تفهمه لأن التحسينات ينبغي أن تستند إلى مصالح المودعين والمستخدمين وعامة الناس وأن تأخذها بعين الاعتبار. وعبر أيضا عن تقديره للدراسة التي أجراها كبير الموظفين الاقتصاديين للوقوف على الطفرة التي تشهدها طلبات البراءات في شتى أرجاء العالم، وقد قدمت هذه الدراسة فكرة عن التعقيدات التي ينطوي عليها جمع البيانات بشأن التوجهات في إيداع البراءات، وأبرزت ضرورة زيادة تدارس هذا الأمر لفهم أسباب إيداع طلبات براءات متدنية الجودة ولا تستوفي الشروط القانونية للأهلية للحصول على براءة. وأشار إلى اهتمامه بنتائج الدراسة التي أوضحت أن الحوار يجري في الوقت الراهن بشأن ما لحزم البراءات من آثار في الابتكار ومن آثار سلبية مثبتة في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعليه عبر الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على أهمية الأعمال المقبلة في هذا المجال، ولا سيما في إزالة الأسباب الكامنة وراء تراكم طلبات البراءات وتدني جودتها، مضيفا أن لهذا الأمر تأثير مباشر وغير مباشر في توصيات جدول أعمال التنمية، وخاصة التوصيات 4 و8 و10 و35 و37.

وصرّح وفد جنوب أفريقيا أيضا بأنه يرحب بأعمال الفريق العامل فيما يتعلق بتنسيق المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية وتمويل مشروعاتها في إطار المادة 51 من معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأقر بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تشرف على هذه الأنشطة المنفذة في إطار مشروعات تتعلق بالمعاهدة. ومع ذلك أعرب عن رأيه قائلا إن مناقشة أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بالمعاهدة في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية له قيوده، مثل ضيق الوقت والافتقار إلى خدمات الخبراء المناسبين وعدم إجراء تحليلات معينة لوقع هذه الأنشطة على المعاهدة. وأضاف أن أنشطة المعاهدة لما كانت أنشطة خاصة ودقيقة، فإنه يرى من المناسب تركيزها في منصة واحدة، على النحو الذي توخاه من صاغوا معاهدة التعاون بشأن البراءات بتأليف لجنة المساعدة التقنية. ومضى يقول إن هذا الأمر سيتيح تحديد جميع أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بالمعاهدة وتقييمها على نحو مناسب، لتلافي التداخل والازدواجية بينها وبين سائر أنشطة المساعدة التقنية المنفذة في الويبو.

وصرّح وفد جنوب أفريقيا أيضا بأنه أحاط علما بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل في تقييم سير نظام التعاون بشأن البراءات من حيث تحقيق هدفه في تنظيم أنشطة المساعدة التقنية لفائدة البلدان النامية ونشر المعلومات التقنية وتيسير النفاذ إلى التكنولوجيا. وأقر الوفد بالصلات الوثيقة التي تربط هذا العمل بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقة CDIP/8/INF/1) التي تناقش في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وأبدى رأيه قائلا إنه سيكون من المفيد أن يناقش الفريق العامل في دورته المقبلة نتائج المراجعة الخارجية والتوصيات الصادرة عنها، تماشيا مع التوصية رقم 41 من جدول أعمال التنمية. وأضاف أن جنوب أفريقيا استفادت استفادة كبيرة من أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات التي قدمتها إليها الويبو، مثل تدريب الموظفين في الشركات وفي لجنة الملكية الفكرية والتركيز على دورها كمكتب لتسلم الطلبات ومكتب معيّن/منتخب بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات والتدريب الجامعي الذي يغطي استخدام البراءات ونظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ودور نظام البراءات في النهوض بالبحث والتطوير وفي التحفيز على نقل التكنولوجيا. وأقر أيضا بتمكين العالم بأسره من النفاذ إلى مجموعات البراءات من جنوب أفريقيا بفضل ركن البراءات (PATENTSCOPE). واختتم الوفد كلمته معربا عن سروره لأن الفريق العامل تمكّن من مراعاة بعض أنشطة جدول أعمال التنمية، ومعبرا في الوقت ذاته عن ثقته في وجود حيز للتحسين، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ المادة 51.

وأعرب وفد البرازيل عن رغبته في الانضمام إلى البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه يعتبر الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات هيئة وجيهة في سياق آلية التنسيق الخاصة بجدول أعمال التنمية، وشدد على أن هذا البند لا بد أن يظل بندا دائما على جدول الأعمال. ومضى يقول إن الفريق العامل لا يعد هيئة تقنية فقط لأن قراراته تؤثر في جميع أعضاء المنظمة. وأشار الوفد إلى أهمية المناقشات الدائرة بشأن تحسين المعاهدة عن طريق السماح للمكاتب المشاركة في الفحص الموضوعي بالإسراع في عملها في المرحلة الوطنية وفي الوقت ذاته السماح لها بمنح براءات عالية الجودة. وفي هذا الصدد سلط الوفد الضوء على الفئة ألف من توصيات جدول أعمال التنمية باعتبارها وجيهة بالنظر إلى المادة 51 من المعاهدة. وأعرب عن رغبته في تسليط الضوء على التوصية 15 التي تنسحب على أنشطة وضع القواعد والمعايير، والتوصية 19 بشأن المضي في تسهيل النفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا، والتوصية 35 المتعلقة بالعمل على الطفرة التي تشهدها طلبات البراءات في شتى أرجاء العالم.

4. إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]